

اليسار

اليمين

فريد زهران



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

الحركات
الاجتماعية الجديدة

الكتاب: الحركات الاجتماعية الجديدة

المؤلف: فريد زهران

لوحة الغلاف والرسومات للفنان: هاني شمس

سلسلة: تعلم حقوق الإنسان (١٢)

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٩ ش رستم جاردن سيتي، القاهرة

ت ٢٧٩٥١١١٢(+٢٠٢) فاكس ٢٧٩٢١٩١٣(+٢٠٢)

العنوان البريدي: ص.ب ١١٧ مجلس الشعب، القاهرة

البريد الالكتروني: info@cihrs.org

الموقع الالكتروني: www.cihrs.org

المراجعة اللغوية: عثمان الدلنجاوي

إخراج فني: هشام احمد السيد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٧/٢٣١٢٤

الترقيم الدولي

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية

إدارة الشئون الفنية

الحركات الاجتماعية الجديدة

ط١ القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧.

٧٢ص؛ ٢٠سم- (سلسلة تعليم حقوق الإنسان؛ ١٢)

فريد زهران (مؤلف)

العنوان: الحركات الاجتماعية الجديدة

الآراء الواردة بالكتاب لا تعبر بالضرورة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

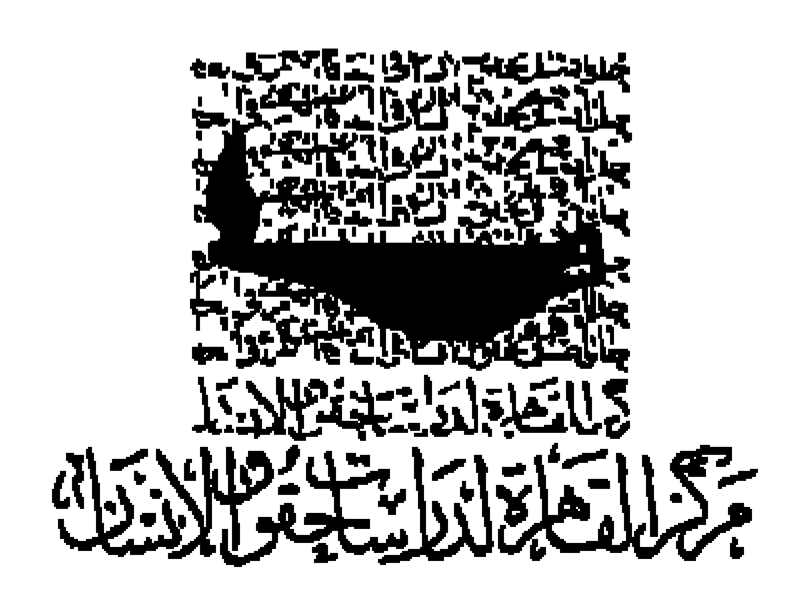
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تعليم حقوق الإنسان

(١٢)

الحركات الاجتماعية الجديدة

فريد زهران



منظمة إقليمية غير حكومية مستقلة تأسست عام ١٩٩٤ . تهدف إلى تعزيز احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، ونشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان، يلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة.

يسعى المركز لتحقيق هذا الهدف من خلال تطوير واقتراح السياسات والبدائل التشريعية والدستورية والعمل على ترويجها وسط مختلف الأطراف المعنية، وإصدار الدراسات النظرية والميدانية، والتقارير والأوراق التحليلية، والدوريات والمطبوعات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، واستخدام الآليات الدولية والإقليمية والوطنية لإثارة قضايا حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتنظيم الدورات التعليمية وبناء القدرات وتنمية المعارف والمهارات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة مراقب باللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وعضوية الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (ايفيكس).

مدير البرامج	المستشار الأكاديمي
معتز الفجيري	محمد السيد سعيد

مدير المركز

بهي الدين حسن

فهرس



مدخل

سنحاول فى هذا الكتيب أن نجتهد فى الإجابة عن بعض التساؤلات المثارة حول ما بات يُعرف بـ «الحركات الاجتماعية الجديدة فى مصر»، وأبرز هذه التساؤلات تبدأ بـ: متى وأين بدأ استخدام مصطلح الحركات الاجتماعية الجديدة فى العالم؟ وما هى أبرز سمات هذه الحركات، وطبيعة الظروف التى نشأت فيها؟.

ومن المقدر أن تقودنا الإجابة عن هذه التساؤلات إلى الانتقال إلى مجموعة أخرى من التساؤلات حول ما إذا كانت هناك فى مصر حركات اجتماعية جديدة فعلاً على غرار الحركات الاجتماعية التى ظهرت فى العالم بصفة عامة، وفى بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا بصفة خاصة؟

وإذا ما تمكنا من رصد مولد عدد من هذه الحركات في بلادنا؛ سيقودنا هذا بالطبع إلى السعى نحو معرفة الظروف والأوضاع التى ظهرت خلالها الحركات التى أطلق عليها الحركات الاجتماعية الجديدة؟ وما هى أهم هذه الحركات الاجتماعية الجديدة؟ وما الذى ميز نشاطها عن الأحزاب والمنظمات غير الحكومية؟ وهل تتبنى هذه الحركات الاجتماعية الجديدة مطالب اقتصادية لفئة اجتماعية محددة بالفعل أم أنها أقرب ما تكون إلى حركات سياسية تتبنى مطالب سياسية جزئية؟ وبصياغة أخرى هل تعبر هذه الحركات عن فئات اجتماعية محددة، وتتبنى مطالب هذه الفئات أو الطبقات الاجتماعية، أم أنها تعبر عن جماعات سياسية ائتلافية وتتبنى فى الأساس مطالب سياسية؟ وهل صحيح ما يتردد من أن معظم هذه الحركات أسسها وقادها جيل محدد؟ وكوادر سياسية محددة؟

وأخيراً هل قدمت هذه الحركات الاجتماعية الجديدة فى مصر جديداً للحياة السياسية المصرية؟ وهل لها مستقبل على ضوء غياب بعضها المفاجئ، وعلى ضوء ما أصاب أيضاً بعضها الآخر من الانقسامات والانهيارات.


اللجنه
المصريه
الشعبيه
اللجنه
الشعبيه
المصريه



الحركات الاجتماعية الجديدة..
أين؟ ومتى؟ ولماذا؟

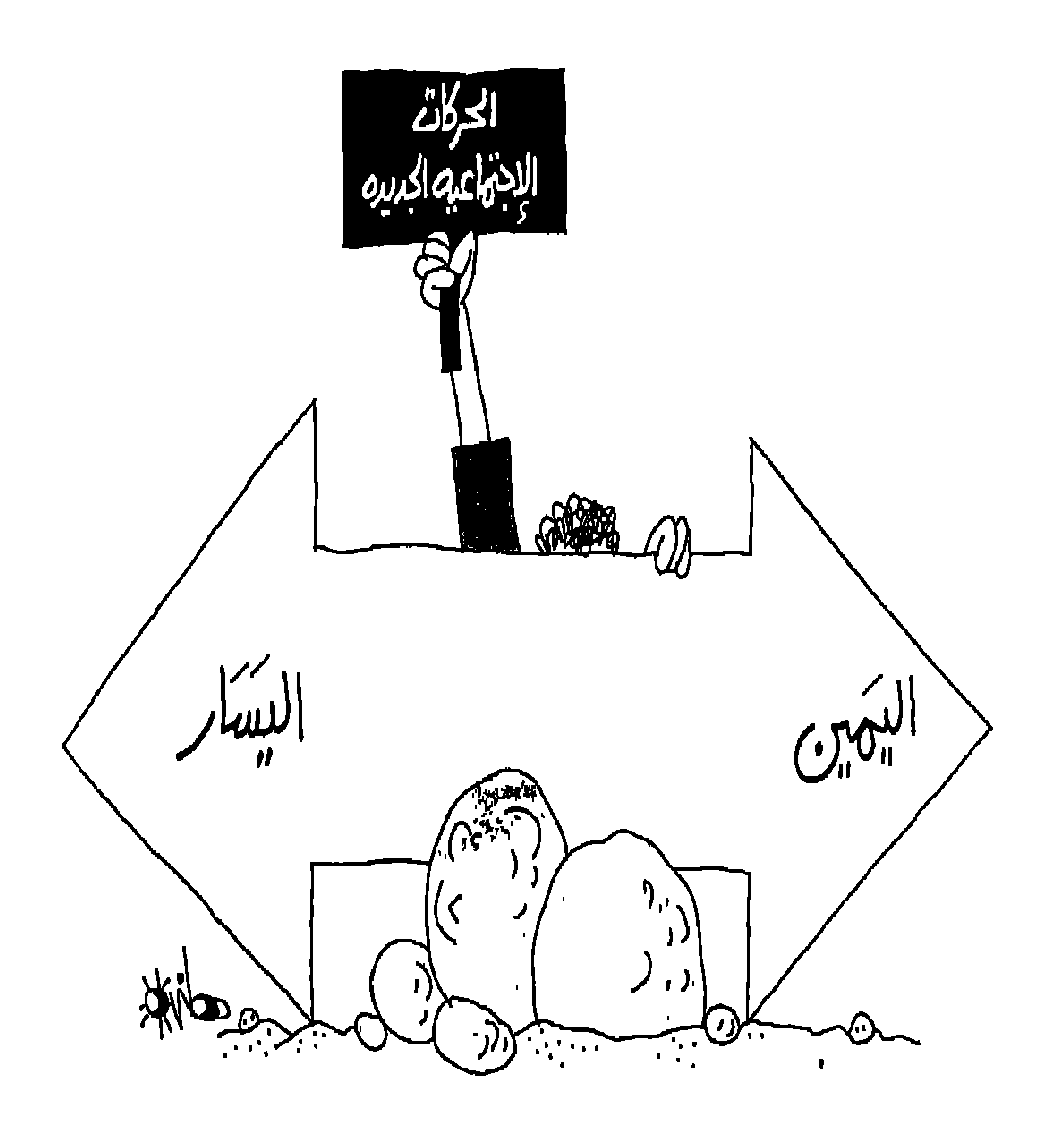
مدخل:

بدأ استخدام مصطلح الحركات الاجتماعية الجديدة لوصف حركات وتحركات بعض جماعات السكان والفئات الاجتماعية فى أوروبا عقب حركة الشباب والطلبة فى ١٩٦٨، حيث رفعت هذه الحركات شعارات ومطالب سياسية أغلبها يهدف إلى الدفاع عن البيئة، ونزع السلاح، وتحرير المرأة ... الخ، ثم انتقلت هذه الظاهرة بعد ذلك إلى بلدان العالم الثالث بصفة عامة وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة، وأخيراً انتشرت هذه الحركات، وترسخت جذورها على نحو ملحوظ فى آسيا.

كانت حركة الشباب فى ١٩٦٨ فى أوروبا بداية لعصر

جديد طرحت فيه لأول مرة مطالب سياسية لم يستطع أحد أن يصنفها ضمن المطالب اليسارية، أو اليمينية التقليدية رغم الطابع اليسارى العام لها، بل ورغم أن بعض مؤسسيها كانوا من أصول يسارية أو على علاقة باليسار.

كان الاستقطاب بين اليسار التقليدى –السوفيتى فى الأغلب– واليمين الأنجلو ساكسونى هو التقسيم المعتمد فى ذلك الوقت للحياة السياسية عالمياً، وذلك فى ظل الحرب الباردة والاستقطاب الدولى بين العالمين الرأسمالى والاشتراكى، وفى هذا السياق وجد المدافعون الأوائل عن البيئة –مثلاً– أنفسهم فى موقف لا يحسدون عليه: فلا اليمين تبناهم، وهم الذين يتهمون أصحاب المصانع بتلويث الماء والهواء، ولا اليسار اعتبرهم أبناء شرعيين له، لأنهم لم يكونوا من أبناء البيروليتاريا –أو الطبقة العاملة– التى ورد ذكرها فى الكتب النظرية المرجعية للأحزاب اليسارية التقليدية، ولم تكن مطالبهم مما اعتادت عليه هذه الأحزاب الجامدة، ومن ثم كان على هذه الحركات أن تعمل خارج المجال السياسى، وخارج المجال النقابى أيضاً الذى ما كان يمكنه أن يستوعب هذه الحركات التى تطالب بتشريعات جديدة فى المجال السياسى أو الاجتماعى العام.



بعد بضع سنوات انتقلت موجة الحركات الاجتماعية من أوروبا إلى بلدان العالم الثالث، واللافت للنظر أن الحركات الاجتماعية الجديدة فى طبعاتها اللاتينية والآسيوية ولدت وتحركت فى أطر وسياقات جديدة حيث تأسست فى خضم حركة مطلبية اقتصادية، أو مهنية مباشرة للتعبير عن مطالب بعض الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى تحقيق هذه

المطالب الاقتصادية المحددة.

واللافت أيضاً أن هذه الحركات -سواء فى طبعاتها الأولى الأوروبية (السياسية) أو فى طبعاتها فى التالية العالم الثالث (المطلبية الاقتصادية) ناضلت من أجل تحقيق مطالبها بعيداً عن أطر الأحزاب والنقابات التقليدية رغم قوة الأحزاب والنقابات فى العديد من هذه البلدان، وقيل فى تفسير ذلك إن هذه الحركات الاجتماعية لا تملك مطالب اجتماعية شاملة ومحددة، ولا يجمع أعضاءها بالضرورة أيديولوجيا محددة بل ولا يجمع أعضاءها حتى قناعات أو أهداف سياسية كلية تتعلق بالتغيير الكلى الذى يستهدف الوصول إلى شكل معين للحكم، أى أن هذه الحركات لا تسعى من أجل الوصول إلى السلطة، ولا تسعى أيضاً إلى المشاركة فيها، وعليه فلم يكن من المنطقى أن تعمل هذه الحركات فى إطار برامج وخطط الأحزاب السياسية.

ولكن دعونا نتساءل إذا كان العديد من هذه الحركات الاجتماعية لا يملك سوى بعض المطالب السياسية الجزئية المحددة، لأنها كما أوضحنا قد اتسمت أساساً بأنها حركات لا يجمعها بالضرورة إطار سياسى موحد أو مرجعية سياسية واحدة، فإن التساؤل المنطقى هو: لماذا لم تعبر العديد من الحركات الاجتماعية الجديدة التى تتبنى مطالب اجتماعية اقتصادية أو مهنية جزئية ومحددة عن نفسها من خلال النقابات العمالية فى أمريكا اللاتينية مثلاً -أحد أهم معاقل هذه الحركات الاجتماعية الجديدة- وكذا فى العديد من البلدان الآسيوية والأفريقية رغم قوة النقابات العمالية فى العديد من هذه البلدان؟

للإجابة عن هذا السؤال ينبغى أن نوضح أن هذه الحركات

الاجتماعية –وما تمثله من مطالب اجتماعية– لا تعبر عن عمال صناعة محددة، أو حتى عمال مصنع محدد، وهو ما اعتادت النقابات أن تمثله وتعبر عنه عادة – ويمكننا القول إجمالاً إن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة التى تتبنى بصفة عامة مطالب اجتماعية اقتصادية تندرج فى مجموعتين، الأولى تتبنى مطالب اقتصادية أو مهنية لفئات اجتماعية جديدة بعضها لم يعرف طريقه إلى التنظيم النقابى أو الاجتماعى من قبل، والمجموعة الثانية تتبنى مطالب اقتصادية أو مهنية لمجموعات سكانية لا تندرج ضمن إطار فئة اجتماعية واحدة من حيث التقسيم الاجتماعى للعمل، وسنتناول فى السطور القادمة بشئ من التفصيل سمات هاتين المجموعتين.

عبرت المجموعة الأولى من الحركات الاجتماعية الجديدة، والتى تتبنى مطالب فئات اجتماعية لها موقع فى التقسيم الاجتماعى للعمل، عن فئات جديدة لم تنجح فى تنظيم نفسها نقابياً من قبل، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الفئات فى معظمها فئات مهمشة اعتادت قوى اليمين – وبالذات قوى اليمين الفاشى – أن تستخدمها فيما أهملتها قوى اليسار التقليدى.

ونقصد بالفئات المهمشة مثلاً الباعة الجائلين، وعمال اليومية غير المهرة (الفواعلية) والعمال أنصاف المهرة الذين ينتقلون من عمل إلى آخر، وخادمات المنازل .. الخ، فهذه الفئات المهمشة والتى تعيش فى العشوائيات البائسة على أطراف المدن، يطحنها الفقر والمرض ... والجهل، وقد اعتادت الطبقات الرأسمالية المالكة فى العديد من المجتمعات استخدام هؤلاء التعساء المقهورين للعمل فى المصانع عندما يقوم العمال فى مصنع ما بإضراب عن العمل من أجل تحسين شروط حياتهم،

أى اعتادت الطبقات المالكة أن تستخدمهم كـ «أسرى إضراب» فى مواجهة عمال الصناعة المضربين، أو اعتادت أن تستخدمهم لتحقيق الغاية نفسها كبلطجية فى مواجهة الاحتجاجات العمالية والسياسية.

وقد شاهدنا فى مصر بالفعل حالات لاستخدام هؤلاء المهمشين -الذين يجمعوا بين كونهم ضحايا وجلادين فى الوقت نفسه، وكان ذلك مثلاً عندما قامت السلطات فى مصر- وبتواطؤ وربما مشاركة من الأجهزة الأمنية- باستخدام بلطجية - بعضهن من «السيدات»- فى التحرش والاعتداء على الصحفيات والمشاركات فى مظاهرة احتجاجية على نتائج الاستفتاء الخاص بتعديل المادة ٧٦ من الدستور أمام نقابة الصحفيين.



واستخدام هؤلاء البؤساء المقهورين فى قهر الآخرين أمر متكرر عبر التاريخ، وفى بلدان عديدة جندت قوى اليمين الفاشى -مثلما حدث فى إيطاليا وألمانيا- من بين هؤلاء المهمشين البؤساء مجموعات من معتادى الإجرام والبلطجة؛ حيث قامت هذه المجموعات بـ «إرهاب وترويع» القوى الديمقراطية، وفى مصر -مثلاً- لاحظنا كيف جندت الجماعات الإسلامية المتطرفة - التى اتخذت من الإرهاب وترويع الآخرين طريقاً إلى فرض إرادتها وشرعيتها- من بين هؤلاء البؤساء قيادات وأمراء، وكان أمير إمبابة فى العصر الذهبى لهذه الجماعات- فى الأصل طبالا يعمل خلف راقصة درجة عاشرة كما يقولون!

ولكن فى العديد من بلدان العالم الثالث -ومن بينها مصر- حيث الاقتصاد مشوه، والنمو الاقتصادى غير متوازن، والإفقار متزايد ومستمر، اتسعت هذه الفئات المهمشة إلى حد مروع، وجرى تهميش الملايين من فقراء الفلاحين والطبقات الوسطى بحيث أصبح لزاماً على القوى الديمقراطية واليسارية أن تجد صيغا سياسية وتنظيمية لحشد وتعبئة هؤلاء المقهورين فى نضال إيجابى من أجل تحسين شروط حياتهم والنهوض بمجتمعاتهم، وكانت الحركات الاجتماعية الجديدة هى الاستجابة لهذه الضرورة الموضوعية.

من ناحية أخرى زاد اتساع هذه الفئات المهمشة من صعوبة استخدام اليمين الفاشى لها، لأنها ببساطة لم تعد مجرد جماعات محدودة يمكن رشوتها ببعض الفتات، وتعبئتها ببعض الشعارات، ومن ثم إطلاقها ضد الحركات السياسية

والنقابية، بل أصبحت كتلة سكانية كبيرة يمكن التجنيد منها للفاشيست، ولكن لا يمكن السيطرة على جميع أحيائها وتجمعاتها، بل أصبحوا أيضاً قوة اقتصادية كبيرة لاقتصاد يُعرف بـ «الاقتصاد غير الرسمى»، حيث يعمل الألوف من أبناء الأحياء العشوائية فى مدن آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فى ورش «تحت السلم» وبشكل غير قانونى لإنتاج مئات السلع دون أى ترخيص، ودون أى مظلة تأمينية أيضاً، وبدون أى تنظيم نقابى يدافع حقوقهم، وعلى الرغم من عدم التجانس الاجتماعى الواضح لهذه الفئات فإن تكتلها فى أحياء كبيرة ساعد على بلورة مطالب جماعية لهم، أغلبها يتعلق بتوفير مرافق وخدمات لهذه الأحياء التى لا يتوفر بها لا الأمن ولا مياه الشرب ولا الطرق الممهدة ... الخ.

ومن ناحية ثانية فإن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة التى تناضل من أجل أهداف اقتصادية أو مهنية تبنت مطالب فئات اجتماعية جديدة لها وضع محدد فى التقسيم الاجتماعى للعمل، وهذه الفئات إما كانت موجودة من قبل لكنها اتسعت بشكل ملحوظ أو فئات جديدة أصلاً، وبصفة عامة لا تتجمع هذه الفئات فى أماكن محددة -مثل عمال المصانع- وقد لا يتحصل أيضاً أبناء هذه الفئات على الدخل المالى نفسه أو حتى دخول متضاربة، مما يفقدهم قدرا من التجانس المتوفر لدى أبناء المهنة الواحدة أو عمال المصنع الواحد.

نحن نقصد هنا بهذه الفئات الجديدة مثلاً مبرمجى الحاسب الآلى أو الصحفيين أو الأدباء.. إلخ، فالملاحظ أننا فى مرحلة ما بعد الصناعة -وبالذات فى أمريكا وأوروبا- وهو ما

يُعرف بالموجة الحضارية الثالثة -بعد الموجتين الزراعية والصناعية- اتسعت الفئات الاجتماعية العاملة فى مجالات إبداعية متنوعة بدءاً من البرمجة وتحليل النظم والبحث العلمي.. إلخ، وانتهاءً بالأدباء والفنانين مروراً بالصحفيين والمحررين..إلخ، وعلى الرغم من أن هذه الفئات لها موقع محدد في العملية الإنتاجية، وعلى الرغم من أنهم أجراء في التحليل الأخير يبيعون فى الأسواق قوة عملهم ولا يمتلكون أى وسائل إنتاج، فإنهم متفاوتون جداً من ناحية الدخل ومبعثرون على امتداد خارطة الوطن، ويعملون فى مؤسسات متنوعة من حيث التخصص ومتباينة من حيث الحجم، واللافت أيضاً أن أبناء هذه الفئات ليست لهم مصالح اقتصادية مشتركة فحسب، بل لهم أيضاً مصالح مهنية مشتركة قد تكون فارقة وحاسمة وأساسية بالنسبة لهم، فتوفر أجواء الحرية -مثلاً- بالنسبة للصحفى أو الأديب هو المطلب الأهم لتحسين أحواله المعيشية وبدونها لا يستطيع أن ينتج، والنضال المشترك بين معظم الصحفيين -على اختلاف توجهاتهم ومستويات دخولهم- ضد قانون حبس الصحفيين فى مصر مثلاً يؤكد ذلك، وفى الوقت نفسه فإنه من الصعوبة بمكان أن يتفق هؤلاء الصحفيون أنفسهم على مطالب تتعلق برفع الأجور مثلاً.

أما المجموعة الثانية من الحركات الاجتماعية التى تتبنى مطالب اقتصادية أو مهنية لفئات سكانية محددة فهى المجموعة التى تتبنى مطالب فئات لا تؤدى دوراً واضحاً ومحدداً فى التقسيم الاجتماعى للعمل، وأبرز أمثلة هذه المجموعة هى الحركات التى تناضل ضد تلوث مياه نهر ما مثلاً، فالجماعة

المضارة من تلوث النهر ستضم بالتأكيد أشخاصا ينتمون إلى فئات اجتماعية مختلفة، وعلى الرغم من ذلك فإنهم أصحاب مصلحة مشتركة وواضحة فى عدم تلوث النهر، ربما لأنهم يعيشون من صيد أسماكه، وربما لأنهم يستمتعون بالتنزه على ضفافه، وربما لأنهم يشربون من مياهه، وهكذا تتعدد الأسباب التى تدفعهم للنضال ضد تلوث النهر، ولكن تظل مصلحتهم فى الدفاع عن مياه النهر ضد التلوث مصالح واحدة.

ويمكننا القول إجمالاً إن الحركات الاجتماعية الجديدة -وبالذات فى بدايات ظهورها فى أوروبا- تندرج تحت هذه المجموعة من الحركات الاجتماعية التى عبرت عن مطالب جماعات من السكان لا ينتمون -على عكس ما هو سائد فى الأدبيات السياسية وبالذات اليسارية- لفئات اجتماعية بالمعنى الدارج، أى فئات اجتماعية لها الموقع المحدد نفسه فى العملية الإنتاجية؛ كأن تقول مثلاً: عمال المناجم أو أصحاب الصناعات الصغيرة أو ملاك الأراضى الزراعية الكبار... الخ، فقد ظهرت -مثلاً- إلى جوار الحركات التى تدافع عن البيئة فى السبعينيات، حركات أخرى ضد الحروب وثالثة لنزع السلاح، ورابعة لتحرير المرأة، وكانت هذه الحركات تضم أشخاصا من فئات اجتماعية مختلفة تماماً.

تلخيصاً لكل ما تقدم يمكننا القول إن الحركات الاجتماعية الجديدة عبرت إما عن مطالب سياسية جزئية أو عن مطالب اقتصادية مهنية، وعملت هذه الحركات بشكل مستقل عن الأحزاب والنقابات وسعت للتعبير عن مصالح مشتركة لأشخاص قد ينتمون لفئات اجتماعية مختلفة كما سعت للتعبير عن فئات

مهمشة أو فئات جديدة.

ولكن يجدر بنا أن نتساءل مرة أخرى هنا حول ما إذا كان استقلال الحركات الاجتماعية الجديدة عن النقابات والأحزاب معناه عجز الأحزاب والنقابات عن استيعاب هذه الحركات، أم أن هناك ضرورة لوجود هذه الحركات واستمرارها كمجال جديد ومختلف نوعياً؟



وللإجابة عن هذا التساؤل يجدر بنا أن نشير مرة أخرى هنا إلى أن بداية هذه الحركات الاجتماعية الجديدة كانت فى بلدان أوروبا، وذلك عقب -أو بالأحرى- كنتيجة لـ حركة الشباب والطلبة التى هزت أوروبا فى ١٩٦٨، وفى معظم البلدان الأوروبية فإنه من المعروف أن الأحزاب السياسية على اختلافها -بما فيها جماعات اليسار الراديكالى- قوية وراسخة، كما تتمتع النقابات العمالية أيضاً فى أوروبا بوزن كبير واستقلال ملحوظ فى أدائها القوى رغم ما تتمتع به الأحزاب اليسارية من نفوذ فى الكثير منها، ومن ثم فقد اعتبر البعض أن ظهور الحركات الاجتماعية عقب حركة الشباب والطلبة فى ١٩٦٨ إنما يؤكد أن هذه الحركات فرضتها ضرورات موضوعية تتجاوز مسألة وجود الأحزاب والنقابات من عدمه، وإلا فكيف ظهرت هذه الحركات رغم قوة الأحزاب والنقابات؟

البعض الآخر افترض أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة قد ظهرت جراء عجز النقابات والأحزاب عن التعبير عن مطالب جديدة فرضتها تغيرات اجتماعية واقتصادية جديدة، ودللوا على ذلك بأن حركات الحفاظ على البيئة -مثلاً- التى بدأت كحركات اجتماعية بعيدة عن السياسة بمعناها المباشر قد انتهى الحال بمعظم مؤسسيها وقادتها إلى تشكيل أحزاب سياسية أو الانخراط فى أحزاب سياسية قائمة، ومع مرور الوقت تم تسكين معظم حركات الدفاع عن البيئة فى التيارين الرئيسيين للحياة السياسية المعاصر؛ إما فى خانة اليمين -وهى حركات قليلة ومحددة- وإما في خانة اليسار -وهى

أغلب الحركات المدافعة عن البيئة-.

وحتى فى بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا التى ازدهرت فيها الحركات الاجتماعية إلى حد كبير يرى البعض أن غياب الأحزاب والنقابات فى عقود الاستبداد التى مرت بها هذه البلدان قد لعب دوراً حاسماً فى ظهور هذه الحركات وازدهارها، لدرجة أنه تُثار الآن فى العديد من هذه البلدان مناقشات ساخنة بين بعض من قادة هذه الحركات نفسها عن ضرورة انخراطها فى الحياة السياسية، ربما بالعمل تحت مظلة هذا الحزب أو ذاك، وربما بالتحالف مع هذا الحزب أو ذاك.

دعاة انخراط الحركات الاجتماعية الجديدة فى الحياة السياسية يستندون على رؤية جديدة ترى أن تحقيق المطالب الجزئية للحركات الاجتماعية الجديدة منوط ومرتبط بتغيير اجتماعى وسياسى أشمل، ويربط البعض بين هذه الرؤية وبين ما وصلت إليه الأحزاب والنقابات من قوة فى هذه المجتمعات، وذلك على عكس الرؤية التقليدية التى أطلقها منظرو هذه الحركات الاجتماعية الجديدة فى البداية -وظلت سائدة حتى وقت قريب- والتى تذهب إلى أن تحقق مطالب هذه الحركات ليس مرتبطا بعملية التغيير الاجتماعى/السياسى فى المجتمع، وهذه الرؤية التقليدية كانت تحمل قدرا كبيرا من الوجاهة فى مواجهة الأحزاب التقليدية التى أهملت وتعالت على مطالب الفئات الخاصة تحت دعوى أن تحقيق هذه المطالب مرهون بتغيير شامل.

وهذه المواجهة حدثت بالفعل بين الأحزاب، وبالذات

اليسارية وبين حركات تحرر المرأة -مثلاً- التى اعتبرت من أهم الحركات الاجتماعية الجديدة، فقد اتهمت حركات تحرير المرأة الأحزاب بتجاهل قضايا المرأة ومطالبها أو تأجيلها أو وضعها فى أسفل سلم الأولويات؛ لأسباب ذكورية وأبوية تزعم أنه لا فائدة من النضال الرامى إلى تحرير المرأة؛ لأن ذلك غير ممكن على الإطلاق، ومرتبط ومرهون كلية بتغيير المجتمع كله، بينما اتهمت الأحزاب هذه الحركات بأنها أحادية التفكير، وتحرف النضال عن مساره العام الكفيل بتحقيق مطالب كل المقهورين بما فيهم النساء.

جدير بالذكر هنا أن هناك تيارا ثالثا وجديدا داخل حركة اليسار فى العالم يرى أن اليسار عليه أن يتبنى ويرفع شعارات كل الفئات المضطهدة دون ترتيب ينتهى فى الأغلب -وعملياً على الأقل- إلى استبعاد بعض هذه المطالب والشعارات أو إعطائها وزنا تافها فى النضال العملى، ويستند هذا الاتجاه على أن مطالب المقهورين هى مجموع مطالب كل الفئات المقهورة، ومن ثم فإن هذا التيار -مثلاً- ينتقد استبعاد مطالب المرأة أو إهمالها كما ينتقد التصور الخاص بإمكانية تحقيق هذه المطالب دون تغيير، وتدعو حركات تحرير المرأة -وغيرها من الحركات الاجتماعية الجديدة- إلى الاستمرار والحفاظ على استقلالها والعمل مع -أو ضمن- حزب سياسى أو تيار سياسى مرن تنظيمياً، ويعمل وكأنه مظلة واسعة فى اتجاه تغيير كلى وشامل لصالح جميع المقهورين من خلال تبنى لا مطالبهم فحسب ولكن حركاتهم نفسها أيضاً.

أما على صعيد أساليب العمل التى ميزت الحركات الاجتماعية الجديدة؛ فينبغي أن نشير هنا إلى أن الحركات الاجتماعية الجديدة التى عبرت عن فئات اجتماعية كان من الممكن أن تعمل فى إطار التنظيمات النقابية القائمة حاولت أن تقدم نفسها فى شكل جديد يعتمد من ناحية على المطالبة بمجموعة محددة من المطالب فى لحظة بعينها، ويعتمد من ناحية ثانية على المبادأة واستخدام أساليب عمل متنوعة وهجومية، ولا تسعى هذه الحركات الاجتماعية الجديدة –وهذا ما يميزها أيضاً عن التنظيمات النقابية التقليدية– إلى بناء هيكل مؤسسى، ولا تسعى للاستمرار على المدى الطويل، ذلك أن وجودها واستمرارها مرهون ومرتبط بتحقيق مجموعة محددة من المطالب، وشكلها التنظيمى –فى الأغلب– منفتح وغير مراتبى.

ينبغى فى النهاية أن ننوه هنا إلى أنه فى أمريكا اللاتينية، وكذا فى العديد من البلدان الأفريقية والآسيوية كان ضعف الأحزاب –وربما عدم وجودها أصلاً– وكذا ضعف الحركة النقابية من بين أهم أسباب قوة الحركات الاجتماعية الجديدة التى حاولت أن تملأ مساحات كبيرة شاغرة فى الحياتين السياسية والنقابية.

الحركات
الإجتماعيه
الجديده

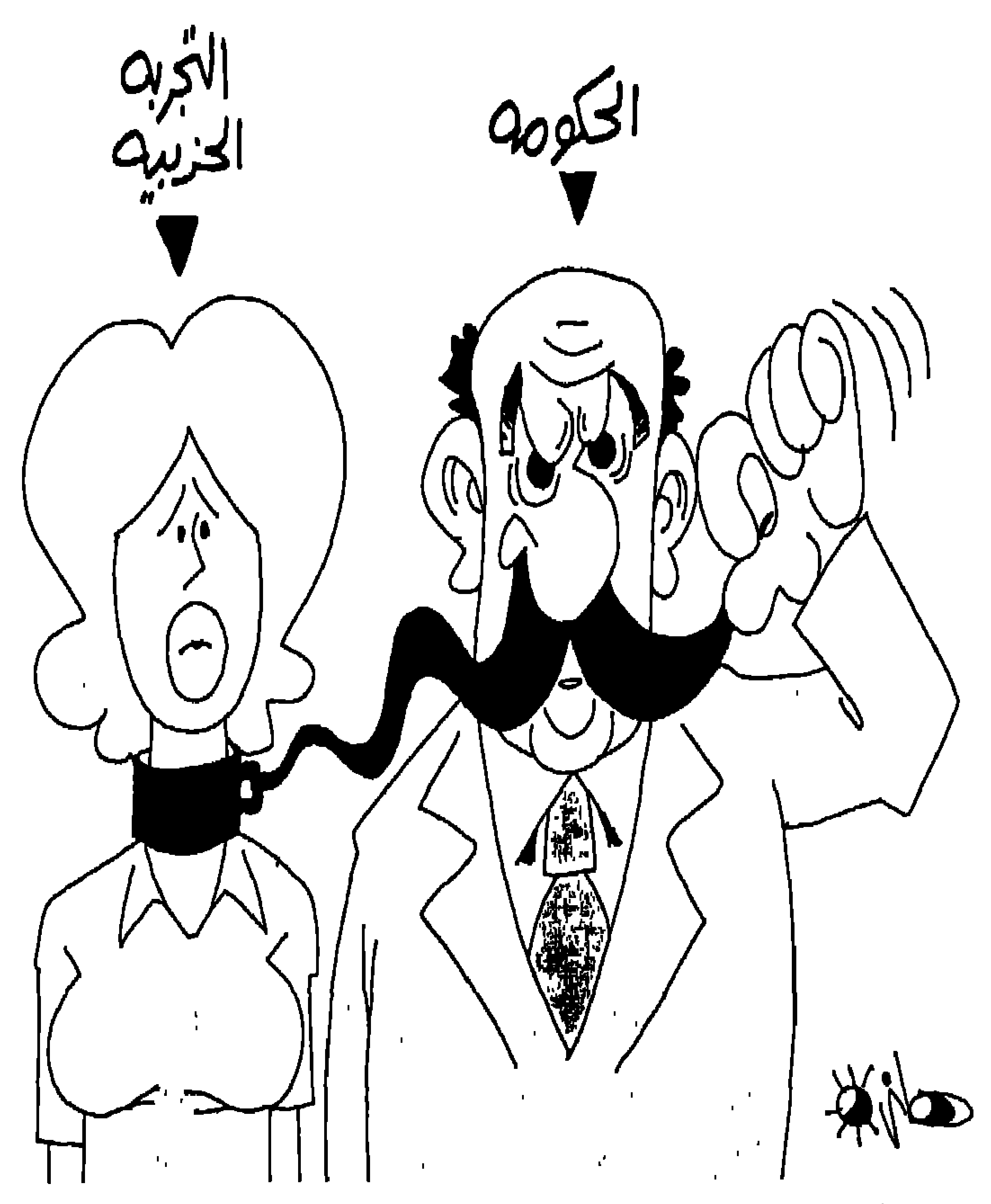
التجربه الحزبيه



في مصر..
متى ولماذا بدأت الحركات الاجتماعية الجديدة؟

مدخل:

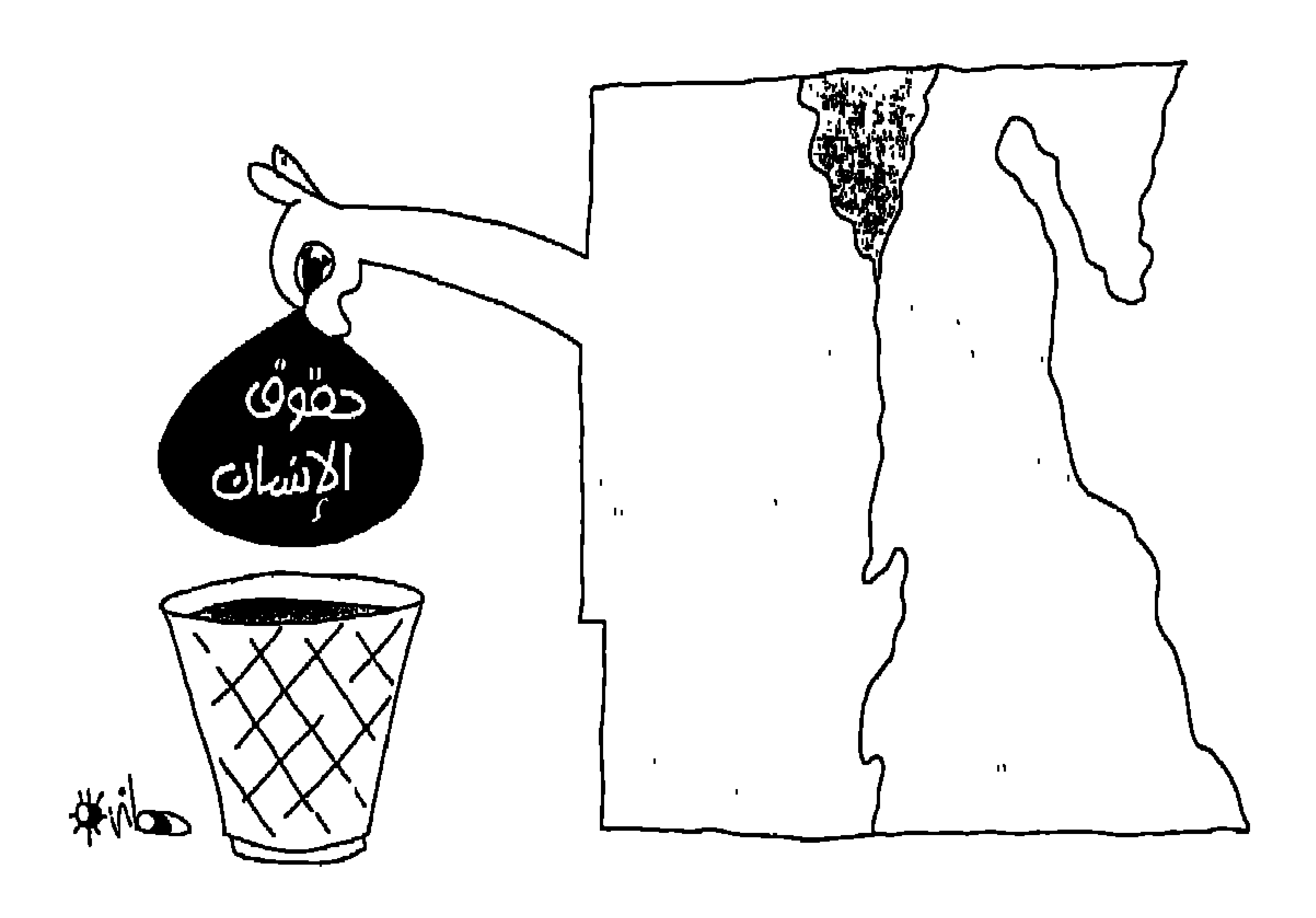
شهدت مصر في عقدى الثمانينيات والتسعينيات تراجعا ملحوظا للحياة السياسية، وانحسر بشكل واضح نفوذ الأحزاب والقوى السياسية -باستثناء التيار الإسلامى- نتيجة عدة عوامل أبرزها بالطبع الاستبداد السياسى الذى وصل إلى ذروته فى مواجهة القوى اليسارية فى السبعينيات وأوائل الثمانينيات.



ولأن النقابات العمالية والمهنية هى الأخرى كان قد تم تأميمها وتحولت إلى زوائد للدولة منذ يوليو ١٩٥٢ فقد بدت الساحة خالية إلا من:

– المنظمات غير الحكومية الحقوقية التى ظهرت فى الثمانينيات ونشطت داخل النخب واستقطبت بعض الكوادر اليسارية والناصرية من جيل السبعينيات، وهذه المنظمات

عملت فى ظل قوانين معادية أصلاً للمنظمات غير الحكومية بصفة عامة، ومعادية لهذه المنظمات بصفة خاصة، وعلى الرغم مما أحدثته هذه المنظمات من بعض الحراك فى الحياة العامة، وما طرحته من آراء ومواقف بخصوص ضرورات المقرطة والتعديل الدستورى والإصلاح السياسى ... الخ؛ فإن عملها تحت الحصار الأمنى الحكومى من ناحية، وما أصابها من انقسامات وعزلة عن بعض التيارات الرئيسية فى المجتمع بسبب قضايا مثل التمويل الأجنبى أو الصراعات الشخصية من ناحية أخرى، قد أدى إلى عزلها وانحسار جميع أنشطتها تقريباً داخل مقارها أو داخل الفنادق، وربما كان ذلك أيضاً بسبب اختيار بعضها أن تكون منظمات نخبوية وغير جماهيرية.



– قوى الإسلام السياسى التى دخلت فى تحالفات الخفى منها أكثر من المعلن بكثير مع الدولة و –أو– أجهزتها الأمنية، وذلك فى إطار حشد وتعبئة وإرسال الآلاف من الشباب المصرى للجهاد والاستشهاد فى أفغانستان تحت مظلة ورعاية المخابرات المركزية الأمريكية هناك، والتى كانت تنسق وتقود الحرب فى مواجهة الاتحاد السوفيتى فى نهايات ما عرف بعد ذلك بالحرب الباردة.

ومع أفول نجم الأحزاب التى حُرمت من العمل فى الجامعة والمصنع والشارع... الخ، ومع منع الأحزاب من الاتصال بالجمهور، ومع ترويع الناس وإخافتهم من الانضمام إلى الحزب أو النقابة أو الجمعية ... الخ، ومع ترك الساحة خالية تماماً للتيار الإسلامى النشط من خلال المساجد، غابت السياسة تماماً عن الشارع المصرى، ذلك أن الإسلام السياسى الذى انفرد بالساحة كان يعمل – ولا يزال – بمنطق من ليس معنا فهو ضدنا، ولا يعنيه أن يكون جزءاً من حركة الناس التى تطالب بحقوقها، وفى سعيه لتحقيق أهدافه يعتمد منطق الإعداد – أو التمكين – ثم الانقضاض، وهو منطق لا يرى أن هناك أى ضرورة لاستخدام أساليب العمل الجماعى التقليدية مثل الإضراب أو التظاهر أو الاعتصام، إنه ببساطة منطق لا يرى أى أهمية لما يسمى بالعمل الجماهيرى أو العمل داخل الشارع، ومن ثم فقد كرس انفراد التيار الإسلامى بالمجال العام انسحاب السياسة من المجال العام.

كان هذا هو الوضع فى مطلع قرن جديد وألفية جديدة وإذا بمجرم الحرب شارون يدخل المسجد الأقصى فى ٢٨ سبتمبر

لكى يستفز ما تبقى من السياسة والسياسيين -من القوى الليبرالية والناصرية واليسارية- ويستنفرهم إلى العودة داخل دائرة الصراع من خلال تأسيس اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى بعد أن تحركت بعض كوادرهم فى تاريخ سابق من خلال المنظمات الحقوقية -كما أشرنا- وبعد أن تحركت بعض عناصرهم فى مواجهة الإرهاب لفترة لم تدم طويلاً فى منتصف التسعينيات.

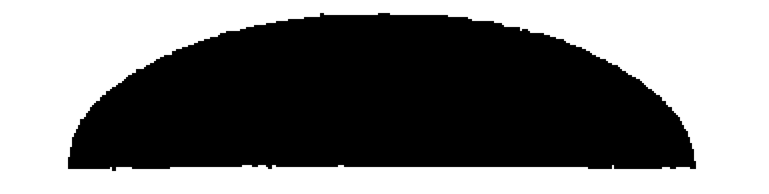
اللافت بصفة عامة -كما سيتضح من الصفحات المقبلة- أن بداية الانطلاق للحركات الاجتماعية الجديدة فى مصر تزامنت مع مشاعر التضامن مع الشعب الفلسطينى والاستنفار ضد الخطر الخارجى، وحتى عندما ظهرت كفاية -أو الحركة المصرية للتغيير- بدا واضحاً من خلال بيانها التأسيسى أن الاحتلال الأمريكى للعراق والممارسات الصهيونية ضد الشعب الفلسطينى ومشروع الشرق الأوسط الكبير هى الدوافع الرئيسية لمولد الحركة.

اللافت أيضاً أن البداية تحت وطأة الشعور بمخاطرات التهديدات الخارجية، سرعان ما انتهت إلى التركيز على الشأن الداخلى فى مسار الحركات الاجتماعية الجديدة بصفة عامة، وفى مسار حركة بعض من هذه الحركات نفسها، بصفة خاصة، فمثلاً سنلاحظ أن البدايات كانت باللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى أو بإطلاق مبادرة نحو مشروع وطنى جديد (فى مواجهة الاحتلال الأمريكى للعراق)، ولكن الحركات التى ولدت بعد ذلك مثل: «شايفنكو» أو (اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات)، وغيرها وغيرها كانت منصرفة تماماً

للشأن الداخلى، وبالنسبة لحركة «كفاية» نفسها، فعلى الرغم من أنها قد بدأت فى مواجهة المخاطر الخارجية؛ فإن مسار الحركة بعد ذلك ألقى بكل -أو على الأقل بمعظم- تركيزه على الشأن الداخلى.



وسنسعى من خلال الصفحات التالية إلى التعرف على بعضٍ من أبرز وأهم الحركات الاجتماعية الجديدة فى مصر، لكى نصل إلى إجابة عن التساؤلات الخاصة بالدور الذى قامت به هذه الحركات، وتأثيرها على الحياة السياسية، وما يميزها عن الأحزاب والنقابات...الخ.



أضواء على بعض من أبرز وأهم الحركات الاجتماعية الجديدة

اللجنة الشعبية المصرية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى:

تأسست اللجنة الشعبية فى ١٣ أكتوبر بعد أيام قليلة من بداية الانتفاضة الفلسطينية، وبعد أن اقتحم شارون حرم المسجد الأقصى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، وكان من الأمور اللافتة لنظر كل المراقبين أن البيان الذى أعلن تأسيس اللجنة لم يزد على بضعة سطور، ولم يستغرق كتابته سوى بضع دقائق، حيث اكتفى هذا البيان التأسيسى بإعلان تأسيس لجنة لدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى، وفى الأحوال التقليدية والمألوفة كان من المفترض ألا يقل حجم البيان التأسيسى لمثل هذه اللجنة عن بضع صفحات، وأن يستغرق إعدادها

عشرات الساعات من المناقشات الماراثونية التى قد تنتهى إلى بعض الانشقاقات! وذلك بالطبع قبل الشروع فى أى عمل، حيث يعتبر إصدار البيان –الذى قد لا يقرؤه سوى كاتبيه– هو كل العمل غالباً لمثل هذه اللجان «الصالونية» التى انتشرت فى فترة انحسار العمل السياسى فى الشارع، وازدهر فيها ما يمكن وصفه بـ «النضال السرى الصالونى» !.

بالترافق مع إعلان البيان التأسيسى ومنذ اللحظة الأولى لتأسيسها بدأ النشاط العملي، حيث صاغت اللجنة عريضتين إحداهما موجهة لرئيس الجمهورية تطالبه بعدة مطالب أهمها تجميد العلاقات المصرية – الإسرائيلية، والثانية موجهة لأمين عام الأمم المتحدة تطالبه بتوفير حماية دولية لفلسطينيي ٤٨ وإقرار حق عودة اللاجئين.

استمرت حملة جمع التوقيعات حتى حصلنا بالفعل على مئات الألوف من التوقيعات من جميع أرجاء مصر ومن جميع الفئات والأعمار، وأخذت حملة جمع التوقيعات مسارات متنوعة ومتعددة عبر الجيران والأقارب والأصدقاء وزملاء العمل وداخل التجمعات والمقاهى والمعارض .... إلخ.

بشكل موازٍ لحملة جمع التوقيعات، ومع اهتمام الإعلام باللجنة، بدأت اللجنة فى إعداد قوافل الإغاثة الإنسانية، وابتدعت فى هذا الاتجاه أساليب شعبية وتعبوية فى جمع التبرعات العينية وفى توصيلها أيضاً للجانب الفلسطينى.

كانت عملية جمع التبرعات تجرى بأساليب متنوعة للغاية من بينها –مثلاً– أن الزملاء من أعضاء اللجنة كانوا يدخلون إلى القرى بعربات نقل فارغة وميكرفون يدوى

يدعون من خلاله الناس إلى التبرع بالمواد الغذائية -القابلة للحفظ، وأهمها السكر والدقيق والأرز- وكان الناس يتوافدون على العربات، يحملون معهم ومن قوت يومهم أكياس الأرز والسكر والدقيق، ويتحدثون مع الزملاء، ومع بعضهم البعض، ويتجمعون ربما لسحابة نهار كامل فى أداء جماعى ومباشر لمناصرة الانتفاضة الفلسطينية، ويتحاورون حول الموقف فى الأرض المحتلة، وحول ما هو مطلوب من الحكومة المصرية والحكومات العربية، أى أنهم ببساطة كانوا يشاركون بالفعل، ويتحاورون بالآراء، ويعرفون الكثير عن الوضع والمواقف المختلفة.

جمع التبرعات بهذه الطريقة إذن معناه أننا لم نكن نتحدث عن مجرد جمع تبرعات، ولكن عن تفعيل حقيقى للمشاركة المباشرة البناءة والملموسة إلى جوار تعميق الوعى والحوار حول الأمر برمته.

فى إحدى المرات قدمت فلاحة بسيطة للزملاء «بطة» وعبثاً حاول الزملاء أن يشرحوا لها أن توصيل البطة للفلسطينيين ليس ممكناً، وكان من الممكن أن تعتبر هذه الفلاحة المُحبة فعلا للشعب الفلسطينى، والراغبة فعلاً فى دعمه ومناصرته بالفعل لا بالكلام، والتى لا تملك شيئاً آخر يمكن أن تقدمه إلا هذه البطة التى قد تكون كل ما تملك، كان من الممكن أن تعتبر رفض الزملاء تعالياً منهم أو حرماناً لها من أن تقدم ما يمكن لها أن تقدمه، فدفع ذلك الزملاء لقبول البطة، فشجع ذلك أربعمائة فلاحة أخرى للتبرع بالبط -وهذا ببساطة كل ما كان يمكن لهن أن يتبرعن به- وهنا ظهر إبداع الزملاء

ومن وحى اللحظة فتوجهوا - بالبط وأهالى القرية - إلى أقرب مدينة وداخل السوق شرحوا الأمر -عبر الميكروفون- للجمهور والتجار الذين احتشدوا، وأعلن الزملاء عن مزاد لبيع البط فاندفع التجار لشرائه ربما بأكثر من قيمته وبيع البط بـ ١٢ ألف جنيه وتم شراء دقيق بالمبلغ فى اللحظة نفسها وبسعر أرخص من سعر السوق !!

كان هذا عن جمع التبرعات فكيف كان يتم توصيلها للانتفاضة الباسلة؟ ابتدعنا اسلوباً جديداً يعتمد على فكرة المشاركة للنهاية، فمثلما جمعنا من بعضنا البعض الأرز والسكر والدقيق سنذهب معاً إلى الحدود لتسليمها إلى الفلسطينيين، وهكذا وصل الأمر إلى أن إحدى القوافل حملت ما يزيد على ألف طن من المواد الغذائية بصحبة ما يزيد على ثمانمائة مواطن مصرى -أو حوالى ٥٠ أتوبيسا- وأثناء هذه الرحلة الطويلة من القاهرة إلى العريش، مروراً بالعديد من المدن كانت مشاركة الناس تتأكد، وحماسهم يتقد، ووعيهم بالأمر يتعمق، وانصهارهم معاً فى أتون المهمة العملية يتزايد، وإحساسهم بالثقة فى أنفسهم وبجدوى وأهمية ما يقومون به يتعاظم، إلى جوار كل ما كان يثيره ذلك من حماس وثقة سكان العريش الذين ألهبت هذه القوافل حماسهم، وعززت من قدرتهم على الفعل والمشاركة، وبالمثل فقد كان لموقف سكان العريش أنفسهم من هذا الحشد القادم من كل محافظات مصر أثر بالغ فى رفع معنويات هذا الحشد، وحفزه على الاستمرار رغم الصعاب.

إلى جوار حملة جمع التبرعات وتنظيم قوافل الإغاثة قامت

اللجنة بنشاط إعلامى ودعائى ملحوظ للتضامن مع الانتفاضة وعلى مدى ما يزيد على ثلاثين عددا أسبوعيا منتظما قامت النشرة الصادرة عن اللجنة بنشر أخبار الفعاليات والأنشطة التضامنية مع الانتفاضة الفلسطينية للجنة ولغيرها من اللجان العاملة فى المجال نفسه ، بل واهتمت أيضاً بكل الأنشطة التضامنية التى قامت بها، وفتحت هذه النشرة بذلك القنوات بين المحافظات وبين الأنشطة، وبين الأحزاب والنقابات وخلقت بذلك مزاجا عاما ووحدة فى الأهداف وأساليب العمل بين كل العاملين فى مجال دعم الانتفاضة، وذلك رغم تواضعها وابتعادها كلية عن التنظير، وإلى جوار النشرة نظمت اللجنة -أو شاركت فى- عشرات المؤتمرات والاحتفالات السياسية والفنية للتضامن مع الانتفاضة.

إلى جوار كل ما تقدم طرحت اللجنة أسلوب الوفود الشعبية الضاغطة؛ حيث يتوجه العشرات من أعضاء اللجنة إلى وزارة الخارجية مثلاً أو جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة ... إلخ، والالتقاء بمسئولين وتقديم رسائل أو مجموعة محددة من المطالب أو إعلانهم باحتجاج محدد.

وفى تطور لاحق وفى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تحديدا وبعد قرابة عام من بداية نشاط اللجنة قامت اللجنة بالدعوة إلى أول مظاهرة منظمة ربما منذ أحداث مارس ١٩٥٤، فالمعروف أنه، ومنذ ذلك الوقت الذى جرى فيه تحريم وتجريم التظاهر - لم تندلع سوى مظاهرات تلقائية غاضبة كانت تنفجر بصورة عفوية ويهرع القادة إلى محاولة قيادتها وتنظيم توجهاتها، وبالطبع هذا باستثناء المظاهرات الطلابية والعمالية التى

كانت تخرج من الجامعات أو المصانع بقيادات محلية فى ظروف خاصة، كانت دعوة اللجنة الشعبية لتنظيم مظاهرة اجتماعية أمام السفارة الأمريكية وبغرض تسليم السفير الأمريكى رسالة اجتماعية على ممارسات الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل بمثابة نقلة نوعية فى العلاقة بالشارع.

تنظيمياً أطلقت اللجنة نداء بتأسيس لجان مستقلة مشابهة فى المحافظات، واحتلت اللجنة الأم -فى القاهرة- ما يشبه وضعا أدبيا كمنسق عام، على اعتبار أن لجان المحافظات كانت تدعى من حين إلى آخر لاجتماع موسع لكل لجان المحافظات، وتقوم اللجنة بدور المنسق العام فيما بين هذه الاجتماعات.

إلى جوارالأسلوب الشبكى المبنى على التقسيم الجغرافى، وعلى الصعيد التنظيمى نفسه أيضاً سنلاحظ أن اللجنة لم تبن تنظيماً هرمياً، واعتمدت الأسلوب الشبكى المبنى على المهام فى تقسيم عملها الداخلى حيث انضوى أعضاؤها فى أربع لجان فرعية هى: الإعلام، والمحافظات، والإغاثة، جمع التوقيعات، وأضيفت بعد ذلك لجنة خامسة لرعاية جرحى الانتفاضة الذين يتلقون العلاج فى القاهرة، ومن بين كل لجنة من هذه اللجان تم اختيار عدد من المندوبين لما عُرف بـ «لجنة التنسيق» التى اعتُبرت ما يشبه لجنة قيادية، ولم يتم اختيار متحدث رسمى أو منسق عام أو ما شابه رغم أن أغلب الصحف والعديد من المراسلات الرسمية مع اللجنة اعتبرت فريد زهران كاتب هذه السطور منسق اللجنة.

عملت اللجنة الشعبية طوال الوقت ككيان مفتوح، وكانت اجتماعات لجانها على الدوام مفتوحة وعضويتها متحركة،

والانتظام فى الأنشطة اتسم بالتفاوت والموسمية، لكن توفر قلب منتظم، ونعنى بذلك أساساً لجنة التنسيق، مع توافر أعداد كبيرة من النشطاء، حافظ دوما على الاستمرارية، ووفر طوال الوقت قوة قادرة على الاضطلاع بما هو مطلوب.

مما سبق يتضح أن اللجنة نجحت في فرض وجودها وانتزاع شرعيتها، ونجحت إلى حد كبير فى أن تعلن من خلال وجودها عن مولد الحركات الاجتماعية الجديدة، ولعلنا لن نكون مبالغين إذا ذهبنا إلى أن ما ميز هذه اللجنة هو فى الوقت نفسه وببساطة سر نجاحها الذى تجسد فى:

– ارتباط وجود اللجنة بمهمة محددة، وهى تقديم الدعم المادى والسياسى للانتفاضة الفلسطينية ومن ثم يمكننا القول إن اللجنة «لجنة مهمة» وليست لجنة بدون أهداف واضحة أو محددة.

– قضية اللجنة كانت حقيقية، وليست مفتعلة بمعنى أن القضية الفلسطينية وثيقة الارتباط بقضايا شعبنا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الانتفاضة الفلسطينية طرحت وضعاً جديداً دفع الشارع نفسه للاهتمام وللحماس.

– الصيغة التنظيمية التى طرحتها اللجنة كانت مبتكرة وجديدة؛ حيث تجنبت اللجنة منطق توزيع المناصب، واستبدلته بمنطق توزيع المهام، وبهذا ظهرت لجنة التنسيق من مندوبين عن لجان نشاط عملى، وهكذا أدار العمل "شغيلة" وليس "جهابذة"، وهو عكس ما يحدث فى العديد من الهيئات والمنظمات فى مصر.

– استند وجود اللجنة على أسباب موضوعية خلقت وضعا

مواتيا أو مناسبا، وفى القلب منها ما فرضته الانتفاضة والمناخ المتعاطف معها من شل الاستبداد السياسى الموجود عن الصدام مع اللجنة بصورة واسعة وجذرية، وبالذات فى المراحل الأولى لتأسيسها.

– انطلقت مبادرة تأسيس اللجنة فى اللحظة المناسبة مع عجز وعدم استجابة الآخرين: (أحزاب– لجان تعمل فى نفس المجال– منظمات غير حكومية ... الخ).

– الحماية الشعبية وتوسيع دائرة المشاركين فى العمل والارتباط باللجنة.

– قدرة اللجنة على جذب عدد كبير من نشطاء النخب المصرية، والتى شملت نخبا غير معتادة على المشاركة فى مثل هذه الأعمال.

– اعتماد اللجنة على منهج العمل الدءوب التراكمى طويل النفس فى مواجهة منطق الضربات القاضية الفنية شبه السائد الذى يدفع بالعديد من الهيئات إلى الدخول فى معارك كبرى وطموحة، وتتجاوز القدرات الفعلية لها؛ ومن ثم لا يتحقق إلا خسائر وإحباط فحسب.

– الإعداد الجيد لكل المعارك البسيطة والمؤثرة التى خاضتها اللجنة؛ ومن ثم تحقيق نتائج ناجحة فى كل معركة على حدة، وبالتالى إحراز مكاسب حقيقية على المدى الطويل، وذلك فى مواجهة منطق الإعداد الركيك والتعجل الاستعراضى الذى ينتهى عادة بمظاهرات الأربعين فردا، أى الذى ينتهى ببساطة بخسائر وإحباط.

– تجنبت اللجنة منذ اللحظة الأولى أن تكون منصة "إطلاق

بيانات" مثل العديد من اللجان الأخرى، وبالتالى حافظت من جهة على كونها لجنة عملية تقدم جهداً ملموساً، ومن جهة أخرى حافظت اللجنة على كونها مظلة تتسع لجميع القوى والاتجاهات الراغبة فى تقديم الدعم المادى والسياسى للانتفاضة.

سنلاحظ مما تقدم أن سر نجاح اللجنة الشعبية، أو ما ميز أداءها هو نفسه ما يميز الحركات الاجتماعية الجديدة الناجحة فى العالم كله وهو: السعى نحو تحقيق هدف واضح من خلال بناء آلية تنظيمية فاعلة وحركية ومرنة وغير مراتبية وليس لها مرجع أيديولوجى واحد أو أهداف سياسية كلية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال أساليب عمل شجاعة تعتمد على الحشد والتعبئة والمبادرة.

أما عن العقبات والصعاب التى واجهت اللجنة فلعل أبرزها كان:

- الملاحقات والمضايقات الأمنية (الإرهاب البوليسى) والتى يندرج تحتها:

  • ملاحقات لنشطاء اللجنة مثل إلقاء القبض على كاتب هذه السطور فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١، والتحقيق معه بخصوص نشاط اللجنة، وذلك عقب مظاهرة ١٠ سبتمبر الناجحة بعشرة أيام، وعقب أحداث ١١ سبتمبر بتسعة أيام!! وتوالى بعد ذلك إلقاء القبض على بعض نشطاء اللجنة، وذلك بهدف تخويف الناس من الانخراط فى صفوفها وإرباك العمل بصفة عامة !

  • إرهابا بوليسيا فى الشوارع وحول الأنشطة المختلفة

لإبعاد الناس عن المشاركة.



– الخلاف حول شكل وأسلوب إدارة عمل اللجنة اليومي، ومحاولة مجموعة من أعضاء اللجنة دفع الأمور في اتجاه الميوعة التنظيمية عندما اقترحت فعلاً أن تكون كل اجتماعات لجنة التنسيق مفتوحة للحوار والتصويت، وهكذا كان يتعين علينا أن نناقش الموضوع نفسه أكثر من مرة لمجرد أن قوام

الإجماع قد تغير، وهو ما كان يعنى عملياً أن أى قرار قد اتخذ يمكن الرجوع عنه مع تغيير تركيبة الاجتماع، وبالتالى أصبح البناء التراكمى أمرا شديد الصعوبة فى ظل هذه الآلية.

– المجموعة نفسها الداعية لسياسة الاجتماعات المفتوحة التي تتبنى حواراً تصويتياً، وانطلاقاً من تراث بائس شديد الولع بنضال الحجرات المغلقة والعمل السرى عن الحكومة وعن الناس !! أرادت أن تحول اللجنة إلى منصة إطلاق بيانات تحت شعار "رفع السقف السياسى" حيث كانت دعوتهم على الدوام تعنى تحويل اللجنة من مظلة واسعة إلى حلقة ضيقة شأن أغلب اللجان القائمة، وهؤلاء الحلقيون لم يتوقفوا عن محاولة فرض منطقهم بكل ما عناه ذلك من إعاقة وتعطيل لمنطق المظلة الواسعة، وتوسيع دائرة المشاركة الذى يعتبر أحد أهم أسباب نجاح اللجنة.

– دعاة الفوضى الحلقيون أنفسهم دعوا –اتساقاً مع التراث البائس لنضال الحجرات المغلقة والذى اعتاد أن يضحى بالممكن من أجل المستحيل– لتبني الدعوة لمعارك كبرى من خلال إعداد ركيك مما أعاق السير قدماً بمنطق العمل التراكمى طويل النفس، وصحيح أنهم لم يستطيعوا بصفة عامة فرض منطقهم إلا أنهم أعاقوا، وعطلوا الكثير مما كان يمكن فعله لو أنهم تبنوا منطقا مختلفا.

– خلط بعض القوى السياسية المشاركة فى أعمال اللجنة بين مشاكلها فى التواجد السياسى على ساحة العمل السياسى بشكل عام، وبين أعمال اللجنة ومحاولتها التعبير عن نفسها

سياسياً من خلال لجنة هى فى الأصل مظلة واسعة وليست حزبا سياسيا.

– كنتيجة لما سبق لم تأخذ اللجنة كامل فرصتها رغم كل ما حققته من نجاحات، وانكفأت قيادات اللجنة بكل أسف فترة طويلة على مشاكلها الداخلية.

لقد ذكرنا من قبل أن اللجنة نجحت إلى حد كبير فى تحقيق أهدافها، وآن لنا أن نثبت ذلك بالإجابة عن سؤال: "ما الذى قدمته اللجنة للانتفاضة الفلسطينية؟

– الدعم المادى المباشر (قوافل الدعم والمساندة).

– الدعم السياسى والمعنوى وتمثل فى القوافل نفسها التى حملت إلى جوار المواد الغذائية والأدوية رسائل دعم ومساندة معنوية وسياسية، كما تمثل فى عشرات المؤتمرات والاحتفاليات وإصدار نشرة إعلامية، ووجود محسوس رغم محدوديته فى أجهزة الإعلام المختلفة.

أى أن اللجنة حققت ما كانت تصبو إليه من مرام وأهداف، وبالإضافة إلى ذلك يمكننا القول إن اللجنة قدمت الكثير أيضاً للمجال العام فى مصر، حيث:

– جذبت قطاعات واسعة من النخب غير السياسية للاهتمام بالهم العام (ثقافية، فنية، .... الخ).

– دفعت النخب إلى النزول للشارع بعد غيبة طويلة.

– أعادت إحياء نزعة التفاعل مع الجهات، والمؤسسات الرسمية المصرية والعربية والدولية.

– دفعت النخب إلى التحرك على مستوى المدن والقرى

خارج القاهرة.

- ابتدعت أو -أحيت- أساليب نضال وضغط متنوعة، منها العرائض والوفود الاجتماعية والمظاهرات ... الخ..

- دفع القوى والتيارات السياسية وغير الحكومية للقيام بأعمال مشتركة ومحددة مثل مؤتمر نقابة المحامين، والتظاهرات المشتركة الكبرى، وحملات التوقيعات الاحتجاجية.

الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية):

أعلن عن تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير والتى رفعت بعد ذلك شعار (كفاية) وعرفت به فى سبتمبر ٢٠٠٤، وذلك عقب -أو بالأحرى فى مواجهة- مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لإصلاح المنطقة، والذى لم يستنفر فحسب قوى وأحزابا سياسية عديدة بل ودولا وحكومات أيضاً فى -مصر وفى المنطقة- لتقديم مشروعات أخرى، ولكنه استنفر أيضاً مجموعة من الشخصيات والنشطاء المستقلين وغير المستقلين، والذين رأوا أن هناك ضرورة لتحرك واسع ومباشر وعملى يتجاوز -أو ربما فى مواجهة- الأحزاب والقوى السياسية التى اعتبرها بعضهم ضمناً سلبية أو عاجزة أو مكبلة بشروط الدولة الاستبدادية أو حتى خانعة، ومن ثم فقد تحركت هذه الشخصيات لتشكيل ما يمكن أن نصفه بحركة اجتماعية جديدة قوامها الرئيسى أقرب ما يكون إلى ائتلاف سياسى واسع، وينتمى معظم قادتها إلى أبناء جيل السبعينيات.



كان جورج إسحاق منسق حركة كفاية مشغولا بدعوة أبناء جيل السبعينيات؛ لأخذ زمام المبادرة فى الحياة السياسية المصرية منذ احتفالية جيل السبعينيات التى دعا إليها مركزا المحروسة والجيل فى فبراير ١٩٩٧ احتفالاً بمرور ٢٥

عاما على انتفاضة الطلاب فى يناير ١٩٧٢، و٢٥ سنة على انتفاضة ١٨ و١٩ يناير، حيث أحيت هذه الاحتفالية - التى استنفرت لحضورها قرابة الألف من قادة الحركة الطلابية فى السبعينيات - الكثير من الوجد والكثير من الأمل في أن يعود هذا الجيل إلى لعب دور على الساحة السياسية بعد أن نجحت أجهزة الأمن والاستبداد وعبر ضربات بوليسية متلاحقة فى استبعاد الكثير من قادته وعناصره من المجال العام.

لم تنته احتفالية جيل السبعينيات إلى نتائج مباشرة مبهرة، رغم أن بعضاً من الذين حضروا وقائع الاحتفال حاولوا وعلى مدى ما يزيد على عام أن يلتقطوا خيوط الوجد والآمال لكى ينسجوا منها حزبا سياسيا أو حتى ملاءة ثقافية أو أى عمل جماعى منظم ممكن، وعلى الرغم من ذلك فإن مجرد التقاء هذا الجمع بعد طول غياب قد شكل الأرضية التى انطلقت منها بعد ذلك العناصر الفردية التى اجتمعت لتأسيس اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى، وهى الأرضية نفسها تقريباً التى ربما تكون قد لعبت دوراً فى توفير مناخ مناسب لتأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير والمعروفة باسم كفاية، ذلك أنه وبشكل موازٍ لاحتفالية جيل السبعينيات التى نظمها وحررها وشارك فى فعاليتها أبناء جيل السبعينيات من اليسار جرت وقائع حوارات أخرى بين أبناء جيل السبعينيات من التيارات الفكرية الرئيسية المختلفة، ونعنى بذلك اليساريين والليبراليين والناصريين والإسلاميين، وكان من بين هذه الحوارات الحوار الذى دعا إليه مركز المحروسة، وانتهى إلى إصدار كتابين

أحدهما بعنوان «حوارات» والآخر بعنوان «حوارات المستقبل».

هذا وقد لعب هذا الحوار ، وكذا العديد من التفاعلات الحوارية والعملية بين أبناء جيل السبعينيات دوراً كبيراً فى بلورة فكرة العمل المشترك بين أبناء هذا الجيل من التيارات المختلفة على اعتبار أنهم غير مسئولين عن المرارات القائمة بين قادة هذه التيارات من الشيوخ فى الأربعينيات والخمسينيات والستينيات، وعلى اعتبار أيضاً أن أبناء جيل السبعينيات من التيارات المختلفة قد تجاوزوا الكثير من تراث الشيوخ، وبالذات ما يتعلق باستبعاد الآخر، وعدم الإيمان بالديمقراطية.

اتساقاً مع ما تقدم استجاب مع أول دعوة لتأسيس كفاية حوالى ثلاثمائة شخصية سياسية ينتمون إلى أغلب ألوان الطيف السياسى فى مصر، وإلى جميع الأجيال، ومع ذلك فإن النشطاء من بينهم كانوا جميعا -تقريباً- من أبناء جيل السبعينيات من ناحية، وشكلوا من ناحية أخرى ما يشبه ائتلافا بين أربع مجموعات:

المجموعة الأولى: مجموعة حزب الوسط بقيادة أبو العلا ماضى، وكانت المجموعة الرئيسية التى ساهمت فى حوار جيل السبعينيات من الإسلاميين، أما المجموعة الثانية فكانت مجموعة الكرامة بقيادة حمدين صباحى وأمين اسكندر، وكانت أيضاً المجموعة الرئيسية والوحيدة التى ساهمت فى حوار جيل السبعينيات من الناصريين، وكانت المجموعة الثالثة هى مجموعة حزب العمل الإسلامى بقيادة مجدى أحمد حسين ومجدى قرقر، وأخيراً فإن المجموعة الرابعة كانت تضم بعض

المستقلين الذين ينحدر أغلبهم من أصول يسارية، وبعضهم لا يزال على صلة باليسار القومى أو التجمعى، ومن رموز هذه المجموعة البارزة جورج إسحاق (منسق الحركة)، وهانى عنان، وأحمد بهاء.

ويمكننا القول إجمالاً إن ما أعطى هذه الحركة تميزها وجاذبيتها سببان:

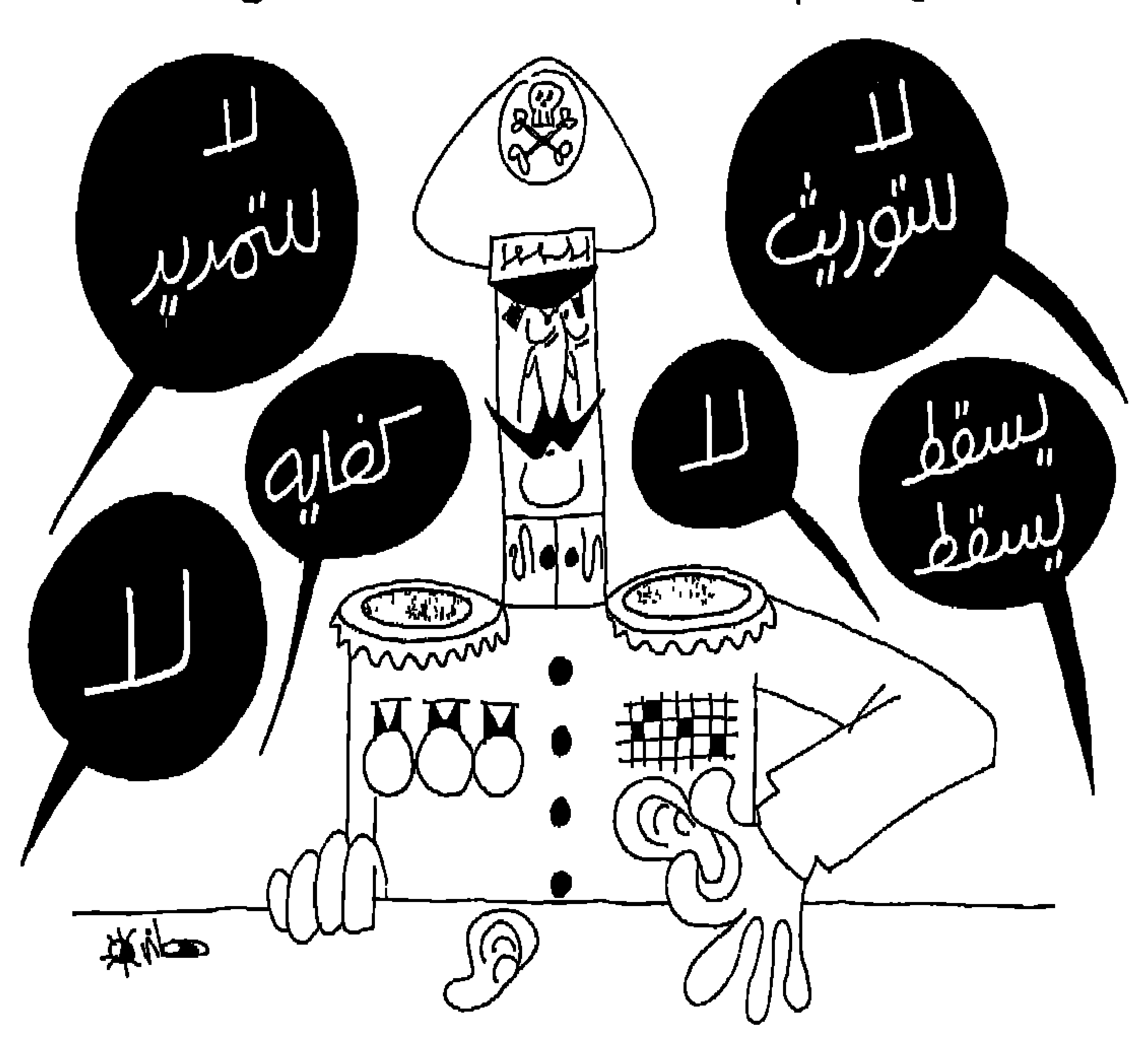
الأول: أن جل اهتمامها قد انصب على الشأن الداخلى والإصلاح السياسى رغم أن بيانها التأسيسى قد بدأ بالمخاطر والتحديات الخارجية فيما أطلقوا عليه الأمر الأول الذى ينبغى مواجهته، فيما اعتبروا الأمر الثانى الذى عليهم أن يواجهوه أيضاً هو الاستبداد السياسى، لكنهم أكدوا أن الأمرين مترابطان، وأعلنوا أن الإصلاح المنشود ينبغى أن يبدأ بإنهاء احتكار السلطة وفتح تداولها بدءاً من موقع رئيس الدولة، وإعلاء سيادة القانون واحترام القضاة.

وبعد فترة وجيزة على شبكة الإنترنت، وتحت عنوان «من نحن» أعلن موقع كفاية أن المخاطر والتحديات تتمثل فى احتلال العراق والعدوان الصهيوني على الشعب الفلسطينى، ومشاريع إعادة رسم خريطة وطننا العربى، لكنه اعتبر أن الاستبداد هو السبب الرئيسى فى عدم قدرتنا على المواجهة، وأن تداول السلطة وإنهاء احتكار الحزب الحاكم لها هو المخرج مما نحن فيه.



باختصار اعتبرت كفاية أن المخاطر الخارجية هى الأهم، لكنها أكدت أن الحل يبدأ من الداخل، ومن ثم فقد بدأت العمل من أجل الإصلاح الداخلى، وهذا كان من بين أهم أسباب تميزها، لأن تجربة اللجنة الشعبية انصرفت منذ البداية للاهتمام بدرء مخاطر قائمة ومحتملة، وبالإضافة إلى ذلك فلقد كانت قد وصلت إلى ذروتها فى هذا الوقت وبدأت فى الأفول مع أفول نجم الانتفاضة الفلسطينية وعسكرتها.

السبب الثانى لجاذبية كفاية ونجاحها المدوى كان تصديها المباشر لفكرة احتكار الحزب الحاكم للسلطة، والمناداة بتداولها ابتداءً من منصب رئيس الدولة فى نفس توقيت إثارة قضية مدى مشروعية التجديد لحسني مبارك من خلال استفتاء، ومطالبة الكثيرين بتعديل الدستور بحيث تُجرى انتخابات ديمقراطية لرئيس الجمهورية انتخاباً حراً مباشراً بين أكثر من مرشح، وكان لشعار كفاية الجذاب والموحى تأثير ساحر. كفاية للرئيس مبارك، أى للتجديد، كانت هى نفسها كفاية لجمال مبارك، أى للتوريث، وكانت هى نفسها كفاية لاستمرار حالة الطوارئ، وكانت هى أيضاً كفاية للفساد، وكفاية للبطالة، وكفاية للمهانة فى أقسام الشرطة، وكفاية للتعذيب .... الخ.



فيما يتعلق بأساليب الحركة والعمل لم تتميز كفاية كثيراً عن اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى، ربما يمكننا القول إنها قد استخدمت وسائل الإعلام وبالذات الفضائيات بشكل أفضل، إلا أنه يمكننا القول أنها أفرطت أيضاً فى استخدام سلاح التظاهر حتى أنها وفقاً لبعض التقديرات قد ابتذلته إلى ما بات يعرف بالوقفات الاحتجاجية التى لا يزيد عدد المشاركين فيها على بضع عشرات!

باستثناء ذلك لم تقدم كفاية جديداً فيما يتعلق بآليات العمل الداخلى، وحافظت على التقاليد الراسخة للحركات الاجتماعية فى العالم كله من حيث المرونة التنظيمية، والاتساع التنظيمى، رغم أنه بعد فترة من تأسيسها اتهمها البعض بأنها غير قادرة على استيعاب عناصر، أو مجموعات جديدة حيث تشكل لديها ما يشبه درجة من تقسيم العمل المؤسسى التى أعاقت قدرتها على استيعاب جماعات جديدة أو عناصر جديدة على الأقل ضمن قادتها.

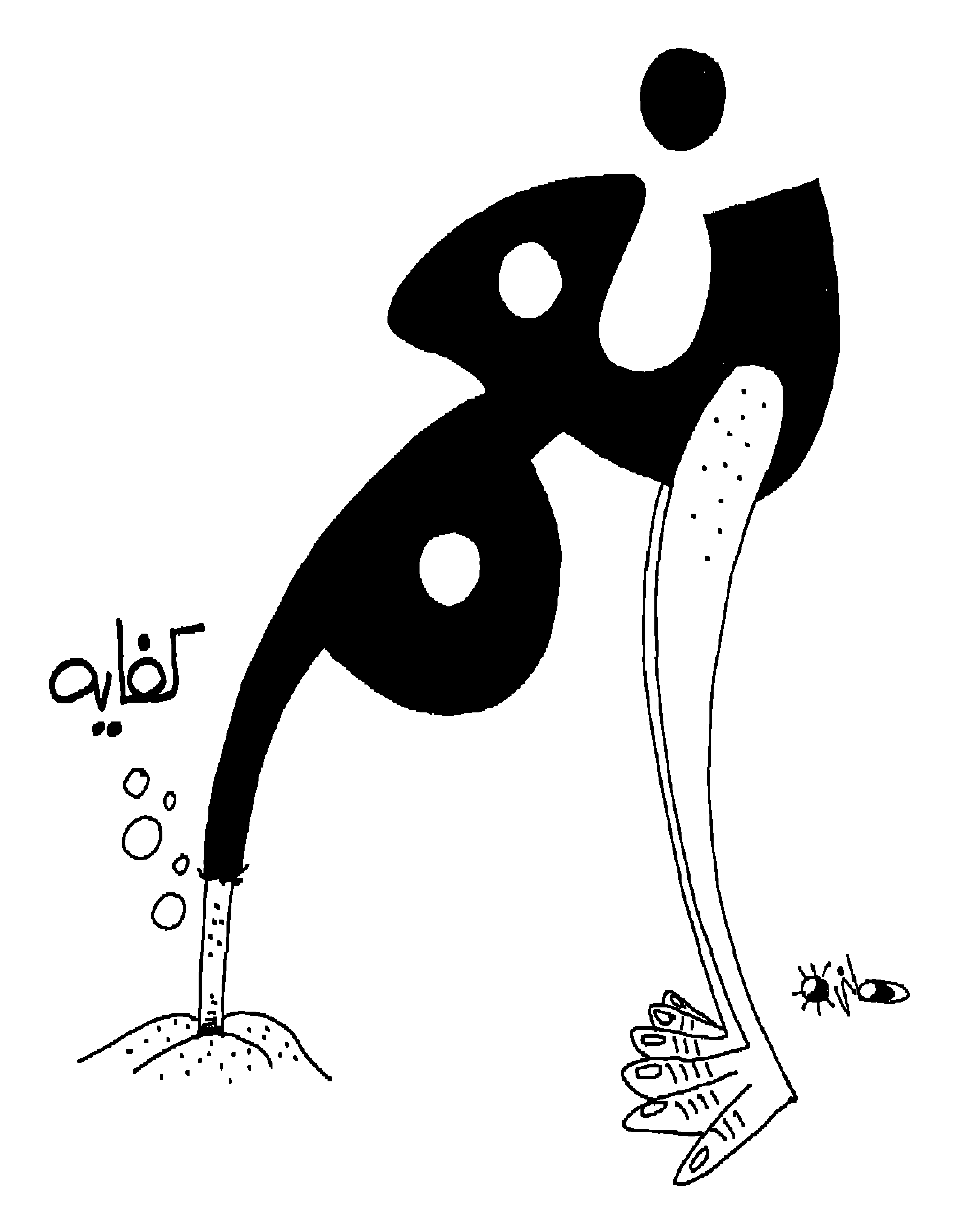
ولأن ذروة نجاح كفاية ارتبطت واعتمدت على شعار «لا للتجديد لا للتوريث» فقد كان التجديد لمبارك إيذاناً بتراجع دورها رغم أنها سعت بعد ذلك لتجديد نشاطها إلى حد أنها دعت إلى تنظيم مظاهرة من العاطلين فى مواجهة البطالة مثلاً، لكن الدعوة لمثل هذه الأنشطة لم تحقق النجاح المرجو، بل أدى الدخول فى قضايا من هذا النوع، ومحاولة بلورة موقف موحد فيها أو فى غيرها إلى حدوث خلافات واسعة بين مكونات ائتلافها.

بوضوح أكثر فإن «كفاية» فى الأصل كيان ائتلاف واسع

يضم إلى جوار المكونات الأربع التى ذكرناها من قبل العديد من المستقلين، ولم يوحد هذا الائتلاف الواسع فى الحقيقة سوى شعار «كفاية .... لا للتوريث لا للتجديد»، ومن ثم كانت المهمة هى قطع الطريق على مبارك أو نجله، ولأن المهمة انتهت – ولا نقول لم تتحقق لأن طريق تحقيقها طويل و»كفاية» وغيرها قطعوا شوطاً على هذا الطريق – لذلك لم يكن صدفة أن تؤدى محاولة استمرار «كفاية» وكأنها حزب سياسي جديد إلى حدوث اختلافات كبيرة داخلها انتهت مثلاً – أو بالأحرى وصلت إلى ذروتها – فى خروج مجموعة حزب العمل بقيادة مجدى أحمد حسين ومجدى قرقر من «كفاية» بضجة إعلامية ساهمت بعض الدوائر الصحفية الحكومية فى إذكاء نيرانها.

ما الذى يتعين على كفاية أن تفعله؟ هذا هو السؤال الذى يواجه دائماً الحركات الاجتماعية الجديدة، إما أن تنسحب فى هدوء بانتهاء مهمتها سلباً أو إيجاباً أو بانتهاء الظروف التى تساعدها على الاستمرار، مثلما فعلت اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى، وإما أن تختار الاستمرار مع تحول مهامها ووظيفتها، وقد تنتهى عملية التحويل هذه إلى الاستمرار ككيان بيروقراطي مؤسسى تافه الشأن، أو معدوم الفاعلية فى أسوأ الأحوال، أو قد تنتهى فى أحوال وظروف أفضل إلى الاستمرار ككيان جديد كل الجدة له أهداف مختلفة وجديدة.

ترى ما الذى ينتظر كفاية بعد أول انقسام كبير داخلها؟



هذا ما ستكشف عنه بالتأكيد الأيام المقبلة، ويتوقف إلى حد كبير على وعى قادتها وإرادتهم كما يتوقف بالمثل على الظروف والمتغيرات التى تمر بها بلادنا.

الحملة الشعبية من أجل التغيير (الحرية الآن):

تأسست الحملة الشعبية من أجل التغيير والتى رفعت بعد تأسيسها بفترة ليست طويلة نسبياً شعار (الحرية الآن) فى الفترة نفسها تقريبا التى تأسست فيها حركة كفاية، وسعت الحملة منذ تأسيسها بصفة عامة إلى تحقيق نفس غايات وأهداف حركة كفاية، من حيث المطالبة بالإصلاح السياسى والتركيز على مسألة اختيار شخص رئيس الجمهورية.

مرت الحملة بمرحلتين: الأولى عندما ضمت فى عضويتها عند التأسيس مؤسسات إلى جوار المستقلين بالطبع، ونعنى بذلك أنها ضمت أحزابا وقوى سياسية ونقابات ومنظمات غير حكومية، فضمت على سبيل المثال قوى سياسية مثل الإخوان المسلمين والحزب الشيوعى المصرى وأحزاب مثل التجمع والغد ومنظمات غير حكومية مثل مركز هشام مبارك، وعلى الرغم من أن هذا الحشد من المؤسسات كان من المفترض أن يعطى قوة للحملة التى ركزت فى بداية عملها على إنهاء حالة الطوارئ؛ فإن الثابت بحق ان عضوية المؤسسات أعاقت من قدرة الحملة على الحركة والتأثير، لأن مندوبى المؤسسات فى اجتماعات الحملة كانوا فى حاجة على الدوام إلى الرجوع إلى مؤسساتهم والحصول على موافقات للقيام بأى نشاط مهما يكن متواضعاً، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات بحساباتها المعقدة وعدم رغبة بعضها فى الاصطدام بالدولة أحياناً كانت تقدم «رجلا» وتؤخر أخرى، وقد أدى كل ذلك إلى فقدان الحملة فى البداية أهم ما يميز الحركات الاجتماعية الجديدة عادة، ونعنى بذلك المرونة التنظيمية، والقدرة على المبادرة، وسرعة اتخاذ القرارات، والشجاعة فى المواجهة..إلخ.

فى مرحلة تالية وبالذات مع رغبة عدد كبير من أطراف الحملة فى إنهاء أى تعاون مؤسسى مع الإخوان المسلمين أعلنت الحملة أنها تفتح عضويتها للأفراد فقط – مثلها فى ذلك مثل كفاية – ورفعت فى هذا التوقيت بالتحديد شعار (الحرية الآن) ودشنت المرحلة الثانية.

مع بداية المرحلة الثانية بدا واضحاً أن الحملة ثبتت أقدامها كحركة اجتماعية جديدة بالفعل، ورغم أنها سارت –كما أشرنا من قبل– فى الاتجاه نفسه الذى سارت فيه كفاية بصفة عامة إلا أنها تميزت عن حركة كفاية بأربع سمات رئيسية هى:

السمة الأولى: أن عددا كبيرا من قيادات الحملة الشعبية كانوا من بين النشطاء الذين أسسوا وقادوا اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى، ومن ثم كان بينهم درجة كبيرة من التناغم حول أساليب العمل والحركة.

السمة الثانية: أن الحملة سرعان ما تحولت مع بداية المرحلة الثانية فى تطورها إلى ما يشبه ائتلافا يساريا، فهى على عكس كفاية لم تضم أيا من المجموعات أو الشخصيات الإسلامية، ولم تضم أيضاً أياً من المجموعات الناصرية أو الليبرالية، ولكنها فى البداية كانت حريصة على أن تضم فى عضويتها وداخل لجنتها التأسيسية كل ألوان الطيف اليسارى حتى أصبحت ضمناً وكأنها ائتلاف يسارى واسع فى معركة التغيير السياسى المستهدف، ونعنى بذلك معركة تغيير انتخاب رئيس الجمهورية.

السمة الثالثة: التى ميزت الحملة الشعبية من حيث التوجه والأداء، كانت فى الشعار الذى رفعته الحملة، ففى حين رفعت كفاية شعار «لا للتوريث لا للتجديد»، رفعت الحملة شعار «لا

للتوريث لا للتجديد لا لحكم العسكر»، وفد فسر ذلك البعض بأن الحملة قد رفعت هذا الشعار على خلفية بعض الأقاويل التى ترددت حول تأييد عدد من قادة كفاية أو أعضائها لفكرة ترى أنه من الأفضل لمصر أن يحكمها شخصية عسكرية بدلاً من سيناريو توريث جمال مبارك.



وأخيراً فإن السمة الرابعة التى ميزت الحملة كانت حول أساليب عملها الميدانى، فبينما اهتمت كفاية مثلاً بالتظاهر فى قلب الميادين العامة بالقاهرة، فإن الحملة حاولت ولأول مرة خروج المظاهرات إلى الأحياء الشعبية، وقامت بذلك ثلاث مرات: الأولى فى شبرا، والثانية فى إمبابة، والثالثة فى المطرية.

جدير بالذكر هنا أن الكثير من الأنشطة والتظاهرات التى قامت بها الحملة قد نسبت إلى «كفاية» من وسائل الإعلام وبالذات الفضائيات، ربما بسبب أن عددا من قادة كفاية كانوا يشاركون فى هذه الأنشطة وكانوا معروفين لدى وسائل الإعلام أكثر من قادة الحملة، وربما بسبب «شطارة» «كفاية» فى التعامل مع وسائل الإعلام، وربما بسبب اتساع الائتلاف المكون «لكفاية»، مما كان يجعل صلاتها أكثر تنوعاً وثراءً مع وسائل الإعلام التى تموج بالتيارات الإسلامية والقومية فى ظل غياب شبه كامل للتيارات اليسارية داخلها، وربما بسبب كل هذه الأسباب مجتمعة.

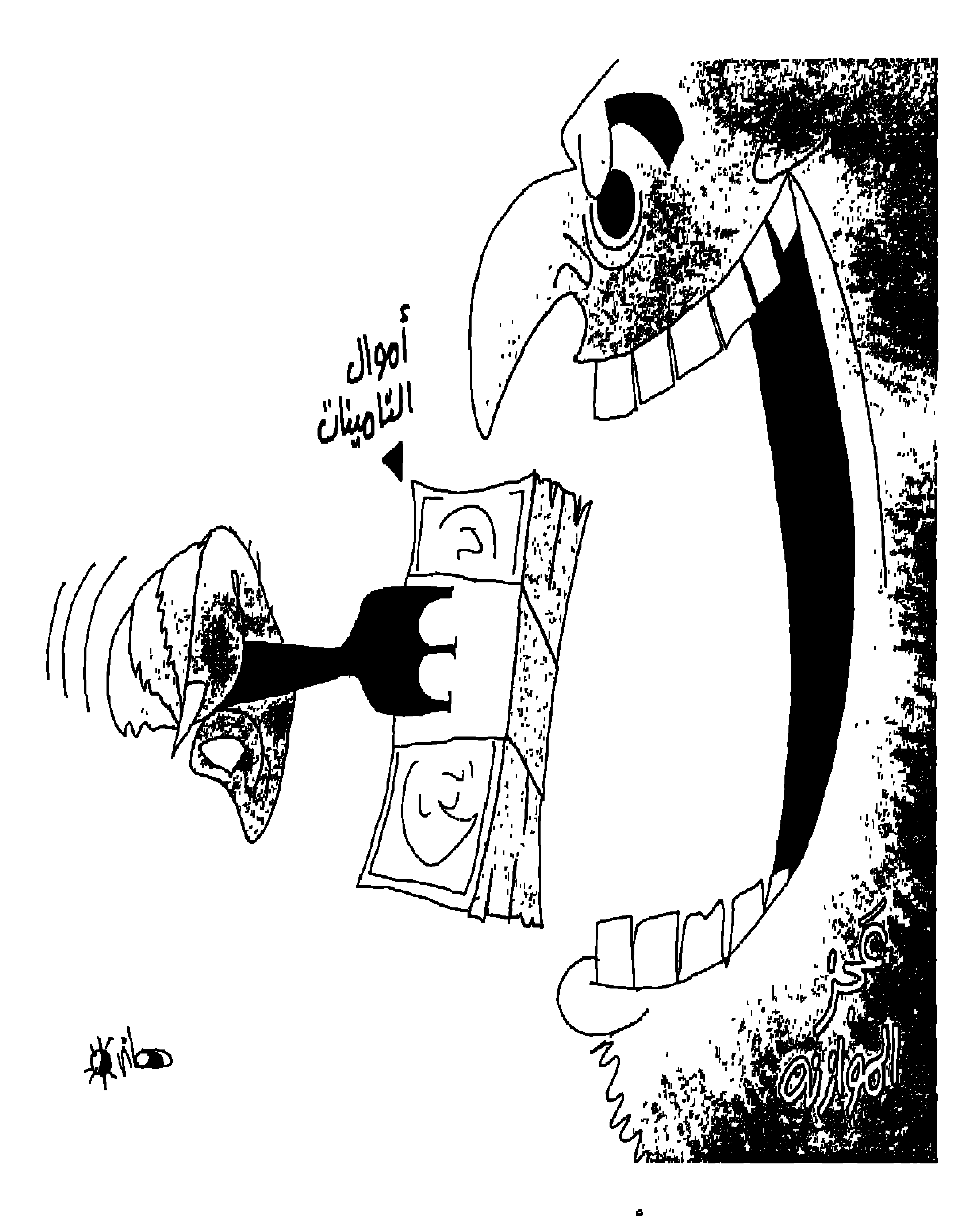
يمكننا القول أخيراً إن من بين سمات الحملة الشعبية أيضاً أنها لم تسع إلى القيام بأى بناء مؤسسى، وعلى عكس «كفاية» فلقد انسحبت من المجال العام بهدوء ربما إلى غير عودة، وربما إلى عودة قريبة إذا سمحت الظروف، وفرضت ضرورات الواقع ذلك.

اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات:

حركات اجتماعية جد قليلة هى التى اهتمت بالشأن الاجتماعى-الاقتصادى، ومن بين هذه الحركات اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات، وتندرج هذه الحركة ضمن مجموعة الحركات التى تناضل من أجل تحقيق مطالب اجتماعية واقتصادية لا تخص فئة اجتماعية محددة وإنما تخص فئات اجتماعية متنوعة، وفي حالة اللجنة القومية للدفاع عن التأمينات، سنلاحظ بسهولة أن اللجنة تتنبى ما يمكن أن يكون مطالب لكل الفئات الاجتماعية تقريباً كما سيتضح.

ولكن كيف تشكلت اللجنة ولماذا؟

تشكلت اللجنة فى بدايات عام ٢٠٠٤ على خلفية ما تردد من أن ديون هيئة التأمينات لدى الحكومة قد وصلت إلى ١٧٩ مليار جنيه، وفى مواجهة هذه المشكلة الرهيبة التى هددت كل أصحاب المعاشات في مصر، وكل من سيستحق هذه المعاشات على المدى المنظور أو البعيد، وقد اقترح عاطف عبيد رئيس الوزراء حينذاك أن ترد الدولة هذه الأموال لهيئة التأمينات من خلال نقل ملكية بعض الأصول الرأسمالية المملوكة للدولة، أى ببساطة تعطى الحكومة للهيئة بعض المصانع والوحدات الإنتاجية الخاسرة، والتى عجزت الدولة عن بيعها بسبب تردى أوضاعها، وسبب هذا الاقتراح صدمة للعديد من المهتمين والمتابعين للأمر والذين كانوا يطالبون أصلاً برد هذه الأموال إلى الهيئة خوفاً من أن تعجز الهيئة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المشتركين.



استخدمت اللجنة أساليب وتكتيكات الحركات الاجتماعية الجديدة جمعت آلاف التوقيعات على عرائض ترفض اقتراح عاطف عبيد، وتطالب برد أموال التأمينات كاملة غير منقوصة، وراسلت كُتاب الصحف من أجل الاهتمام بالموضوع، وفضح

أساليب الدولة فى التعامل مع القضية، على اعتبار أن أموال التأمينات قد سرقت ويجب إرجاعها لملاكها الحقيقيين، وقد ساهمت كل هذه الجهود إلى جوار جهود الكثير من المهتمين بالأمر فى وأد هذا الاقتراح فى مهده وقبل أن يتحول إلى أى إجراءات عملية.

بعد تراجع الحكومة عن «بيع الترومواي» لهيئة التأمينات تراجع عمل اللجنة بشكل ملحوظ رغم أنها حاولت الحفاظ على استمرارها من خلال طرح قضايا استثمار أموال التأمينات بشكل مناسب وتحقيق أقصى أشكال الرقابة على هذا الاستثمار من أجل الحفاظ على أموال المشتركين.

فى تطور لاحق ومع التشكيل الثانى لوزارة د. أحمد نظيف تم إلغاء وزارة الشئون الاجتماعية وانتقلت فى هذه العملية هيئة التأمينات والمعاشات من التبعية لوزارة الشئون الاجتماعية التى لم تعد موجودة إلى وزارة المالية !!!

ولأن وزارة المالية هى المدين الرئيسى لهيئة التأمينات فإن الدائن والمدين تحولا فجأة بمقتضى هذه التبعية إلى شخص واحد، فكيف يمكن أن ترد وزارة المالية لهيئة التأمينات ما اقترضته بعد أن أصبحت هيئة التأمينات جزءاً من وزارة المالية؟!



على هذه الخلفية بدأت اللجنة نشاطها مجدداً، ويدأ الاهتمام يعود للموضوع تدريجياً ربما بسبب انشغال الرأى العام بالتعديلات الدستورية وقبل ذلك بانتخابات النقابات العمالية ... الخ.



خاتمة

من خلال هذا الاستعراض السريع لعدد من أبرز الحركات الاجتماعية الجديدة فى مصر يمكننا أن نلاحظ ما تتميز به هذه الحركات فى نشاطها من مرونة وسرعة اتخاذ القرار وشجاعة وحماس، كما يمكننا أيضاً أن نلاحظ أنها حركات غير أيديولوجية، ولا ترتبط أيضاً بحزب سياسى محدد وإن غلب على نشاط بعضها الطابع اليسارى فى ثوبه السبعينى، ويمكننا أيضاً أن نلاحظ أن معظم الحركات الاجتماعية الجديدة اهتمت بـ -او عملت فى- المجال السياسى، بينما عملت قلة منها فى المجال الاقتصادى - الاجتماعى ولم تظهر حركات اجتماعية جديدة واعدة فى صفوف المهمشين رغم اتساع هذه الفئات فى

بلادنا، ورغم أن البعض حاول استقطاب هؤلاء المهمشين فى حركة للعاطلين مثلاً أو غيرها.

أخيراً ينبغي أن نؤكد هنا أن الحركات الاجتماعة الجديدة وبدءاً من أواخر عام ٢٠٠٠ وحتى الآن قد حملت عبء قيادة دعوات الإصلاح والتغيير، حيث لم تستطع الأحزاب والقوى السياسية من ناحية، ولا المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى، أن تضطلع بما قامت به الحركات الاجتماعية الجديدة من دور فى إعادة إحياء العمل السياسى، ربما باستثناء الدور الملحوظ الذى قام به أيمن نور وتجربة حزب الغد فى التوجه لقطاعات من الشباب.

أخيراً أيضاً ينبغى أن نؤكد هنا على أن مستقبل هذه الحركات مرهون إلى حد كبير بتطور الحركات السياسية والنقابية فى مصر، وقد يؤدى نشاط هذه الحركات الاجتماعية الجديدة نفسها إلى انتعاش الحياة السياسية للدرجة التى تجعل هذه الأحزاب نفسها قادرة على جذب بعض من قادة ونشطاء هذه الحركات، وربما يؤدى الأمر إلى العكس، حيث يمكن أن يؤدى انتعاش الحياة السياسية إلى تفجير طاقات الناس، ومن ثم انتعاش العديد والعديد من الحركات الاجتماعية الجديدة.

تعريف بالمؤلف

- الاسم : محمد فريد سعد زهران
- مدير مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.
- مدير دار الثقافة الوطنية ١٩٧٨ - ١٩٨٦.

الأنشطة المهنية:

- ساهم بالكتابة فى عدد من الصحف والدوريات المصرية والعربية.
- عضو فى العديد من الجماعات والجمعيات الثقافية.
- عضو اتحاد الناشرين المصريين والعرب .

النشاط العام :

- أحد قادة الحركة الطلابية فى السبعينات.
- المتهم الرابع فى القضية ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ والخاصة بانتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧.
- صاحب ومدير دار الثقافة الوطنية ما بين ٧٨ و ١٩٨٦ وأصدر مع صلاح عيسى مجلة «الثقافة الوطنية» عن نفس الدار.
- عضو سكرتارية اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات عام ١٩٩٥
- عضو سكرتارية اللجنة المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية ١٩٩٥.
- عضو سكرتارية المرصد المصرى لمراقبة الانتخابات ٢٠٠٥.
- عضو اللجنة التنسيقية للحملة الشعبية للتغيير.
- عضو اللجنة التنسيقية للجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى.



قائمة مطبوعات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولا: قضايا الإصلاح:

١- نحو قانون ديمقراطي لإنهاء نظام الحزب الواحد: اعداد وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٢- نحو دستور مصري جديد:إشراف وتقديم صلاح عيسى، تحرير معتز الفجيري.
٣- الانتخابات والزبائنية السياسية في مصر– تجديد الوسطاء وعودة الناخب: د.سارة بن نفيسة، د.علاء الدين عرفات، تقديم السيد ياسين، نبيل عبد الفتاح.
٤- نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء: تقديم المستشار يحيى الرفاعي، إعداد وتحرير سيد ضيف الله.
٥- الإصلاح السياسي في محراب الأزهر والإخوان المسلمين: عمّار علي حسن، تقديم: عبد المنعم أبو الفتوح، وعبد المنعم سعيد.
٦- إعلان الخرطوم: أعمال المنتدى المدني الثاني الموازي للقمة العربية (بالعربية والإنجليزية).
٧- نحو تطوير التشريع الإسلامي: عبد الله أحمد النعيم، ترجمة وتقديم: حسين أحمد أمين.
٨- غزاليون ورشديون- مناظرات في تجديد الخطاب الديني: إعداد وتقديم: حلمي سالم.
٩- معركة الإصلاح في سوريا:برهان غليون، حازم نهار، رزان زيتونة، رضوان زيادة، عبد الرحمن الحاج، ميشيل كيلو، ياسين الحاج صالح. تحرير: رضوان زيادة.
١٠- لا حماية لأحد-دور جامعة الدول العربية في حماية حقوق الإنسان: تقديم وتحرير: معتز الفجيري
١١- النيابة العامة- وكيل عن المجتمع أم تابع للسلطة التنفيذية؟: عبد الله خليل.
١٢- حقوق الإنسان والخطابات الدينية- كيف نستفيد من خبرات العالم الإسلامي غير العربي؟: اعداد وتحرير: سيد إسماعيل ضيف الله.
١٣- القضاة والإصلاح السياسي: تقديم وتحرير: نبيل عبد الفتاح.
١٤- تجارب الإعلام المرئي والمسموع في أوروبا: تقديم أحمد حسن، مراجعة وتحرير الترجمة: أشرف راضي.
١٥- الإعلام في العالم العربي: بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة: محمد لطيشات، عبد الكريم العبدلاوي،عصام الدين محمد حسن، تقديم: معتز الفجيري، تحرير: عصام الدين محمد حسن
١٦- وطن بلا مواطنين!: التعديلات الدستورية في الميزان: بهي الدين حسن، صلاح عيسى، د.عمرو حمزاوي، د.محمد السيد سعيد، معتز الفجيري، د.هويدا عدلي.
١٧- ربيع دمشق: قضايا- اتجاهات- نهايات: إعداد وتقديم: د. رضوان زيادة.
١٨- حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح- خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي: إيهاب الزلاقي، ديتر بوتيخن، دوسان أندروسك، د. رضوان زيادة، سلام الكواكبي، سيف نصراوي، د.شريف يونس، د.عمرو حمزاوي، عمرو عبد الرحمن، مارينا اوتواي، د. محمد السيد سعيد، محمد القرمالي، تقديم وتحرير: سامح فوزي.
١٩- أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي؟ "تقرير ورشة العمل" (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).

ثانيا: مناظرات حقوق الإنسان:

١-ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني: منال لطفي، خضر شقيرات، راجي الصوراني، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).
٢-الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان: محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجاني، عبد القادر ياسين، عزمي بشارة، محمود شقيرات.
٣-الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ – ١٩٩٤: علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.
٤-ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة: محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.
٥-التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس: جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.
٦-حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي: عمر القراي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، عاتم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة النقاش، الباقر العفيف.

٧-حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين: الباقر العفيف، احمد صبحي منصور، غانم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.

٨-الحق قديم- وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية: غانم جواد، الباقر العفيف، صلاح الدين الجورشي، نصر حامد ابو زيد

٩ -الإسلام والديمقراطية: تحرير: سيد اسماعيل ضيف الله تقديم: حلمي سالم

١٠ الأديان وحرية التعبير-إشكالية الحرية في مجتمعات مختلفة تحرير: رحب سعد طه، تقديم: د رضوان زيادة (بالعربية والإنجليزية).

ثالثا: مبادرات فكرية:

١ الطائفية وحقوق الانسان: نيوليت داغر (لبنان).
٢- الضحية والجلاد: هيثم مناع (سوريا).
٣- ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية: فاتح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
٤- حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية)
٥- حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار: د أحمد عبد الله.
٦- حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة: منصف المرزوقي (تونس).
٧- تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
٨- نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لدستور جديد: أحمد عبد الحفيظ.
٩- الأطفال والحرب- حالة اليمن: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
١٠- المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي: د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
١١- اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد: د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
١٢ التكفير بين الدين والسياسة: محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي.
١٣- الأصوليات الاسلامية وحقوق الإنسان: د. هيثم مناع.
١٤- أزمة نقابة المحامين: عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
١٥- مزاعم دولة القانون في تونس!: د. هيثم مناع
١٦- الإسلاميون التقدميون. صلاح الدين الجورشي.
١٧- حقوق المرأة في الإسلام د. هيثم مناع.
١٨- دستور في صندوق القمامة صلاح عيسى، تقديم: المستشار عوض المر
١٩- فلسطين/ إسرائيل: سلام أم نظام عنصري: مروان بشارة، تقديم: محمد حسنين هيكل.
٢٠- انتفاضة الأقصى: دروس العام الأول: د. أحمد يوسف القرعي.
٢١- ثمن الحرية- على هامش المعارك الفكرية والاجتماعية في التاريخ المصري الحديث: محمود الورداني.
٢٢- الأيديولوجيا والقضبان-نحو أنسنة الفكر القومي العربي: هاني نسيرة.
٢٣- ثقافة كاتم الصوت: حلمي سالم.
٢٤- العسكر في جبّة الشيوخ- الأصولية الإسلامية قبل وبعد ١٩٥٢: طلعت رضوان.
٢٥- مشروع للإصلاح الدستوري في مصر: عبد الخالق فاروق. تقديم: د. محمد السيد سعيد.
٢٦- الثقافة ليست بخير: أحمد عبد المعطي حجازي
٢٧- المثقف ضد السلطة: رضوان زيادة.
٢٨- الاسلام والديمقراطية والعولمة: نبيل عبد الفتاح
٢٩- الديمقراطية في فكر رواد النهضة المصرية: نبيل فرج.

رابعاً: كراسات ابن رشد:

١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم: محمد السيد سعيد تحرير: بهي الدين حسن.
٢- تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي. تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية)
٣- التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير. جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).

٤- أزمة حقوق الإنسان في الجزائر: د. إبراهيم عوض وآخرون.
٥ أزمة "الكشح" - بين حرمة الوطن وكرامة المواطن. تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن
٦- يوميات انتفاضة الأقصى: دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

خامسا: تعليم حقوق الإنسان:

١- كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟ (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٢- أوراق المؤتمر الاول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٣- مقدمة لفهم منظومة حقوق الانسان: محمد السيد سعيد (طبعة اولى وثانية).
٤- اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان: محمد أمين الميداني.
٥- الإنسان هو الأصل- مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان: عبد الحسين شعبان.
٦- الرهان على المعرفة- حول قضايا تعليم ونشر حقوق الإنسان: الباقر العفيف، وعصام الدين محمد حسن.
٧- الأصيل والمكتسب- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: علاء قاعود.
٨- حقوقنا الآن وليس غداً- المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان: تقديم بهي الدين حسن، ومحمد السيد سعيد (طبعة أولى وثانية).
٩- حقوق النساء- من العمل المحلي إلى التغيير العالمي. د. امال عبد الهادي.
١٠- المواطنة: سامح فوزي.
١١- استقلال القضاء: شريف يونس

سادسا: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

١- رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: د هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرغني خيري. (طبعة اولى وثانية).
٢- التسامح السياسي- المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر: د.هويدا عدلي.
٣- ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي: د. مصطفى عبد الغفار.
٤- الصحفيون والديمقراطية في التسعينيات- طاقة ديمقراطية مهدرة: اون كورت يورك، مراجعة وتحرير الترجمة مجدي النعيم، تقديم د. محمد السيد سعيد.
٥- الدولة العربية في مهب الريح- دراسة في الفكر السياسي عند برهان غليون: عبد السلام طويل، تقديم د. ليفين مسعد.
٦- التعليم والمواطنة- واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية: مصطفى قاسم، تقديم: د. أحمد يوسف سعد.
٧- طريق مصر لقبول الذات- الاحتقان الطائفي وخطايا التعليم العام والأزهري: خالد عثمان، تقديم د. محمد سليم العوا، الأنبا د. يوحنا قلته.
٨- فقه المحاكمات الأدبية والفكرية- دراسة في الخطاب والتأويل: د. وفاء سلاوي.
٩- المواطنة والعولمة- تساؤل الزمن الصعب: د. قايد دياب.

سابعا: مبادرات نسائية:

١- موقف الأطباء من ختان الإناث: آمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).
٢- لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث: أمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).
٣- جريمة شرف العائلة: جنان عبده (فلسطين ٤٨).
٤- حدائق النساء- في نقد الاصولية: فريدة النقاش.

ثامنا: دراسات حقوق الإنسان:

١- حقوق الانسان في ليبيا- حدود التغيير. احمد السشماني.
٢ التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية. احمد تهامي.
٣ النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط: أنور مغيث، حسنين كشك، على مبروك، منى طلبة، تحرير . عاطف احمد.
٤- حكمة المصريين. أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمى سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير : محمد السيد سعيد.
٥- احوال الأمن في مصر المعاصرة: عبد الوهاب بكر .
٦- موسوعة تشريعات الصحافة العربية: عبد الله خليل.
٧- نحو إصلاح علوم الدين- التعليم الازهري نموذجا: علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.
٨- رجال الأعمال- الديمقراطية وحقوق الإنسان: د. محمد السيد سعيد
٩ عن الإمامة والسياسة- الخطاب التاريخي في علم العقائد: د. على مبروك.
١٠- الحداثة بين الباشا والجنرال: د. على مبروك.
١١- محمود عزمي.. رائد حقوق الإنسان في مصر: هانى لسبرة، تقديم: د محمد السيد سعيد.
١٢- التشريع السوداني في ميزان حقوق الإنسان: جمال التوم، تقديم: محجوب إبراهيم بابكر
١٣- ما وراء دارفور: الهوية والحرب الأهلية في السودان. الباقر العفيف، ترجمة: محمد سليمان.

تاسعا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

١- القمع في الخطاب الروائي العربي: عبد الرحمن أبو عوف.
٢- الحداثة اخت التسامح- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان: حلمى سالم
٣- فنانون وشهداء (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان). عز الدين نجيب
٤- فن المطالبة بالحق- المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان: نورا أمين.
٥- السينما وحقوق الناس. هاشم النحاس واخرون.
٦- الآخر في الثقافة الشعبية- الفولكلور وحقوق الإنسان: سيد اسماعيل، تقديم: د. أحمد مرسى.
٧- أكثر من سماء- تنوع المصادر الدينية في شعر محمود درويش: سحر سامى.
٨- المقدس والجميل-الاختلاف والتماثل بين الدين والفن: د. حسن طلب.
٩- أحزان حمورابي- قصائد من أجل حرية العراق. إعداد حلمى سالم، تقديم: د. فريال جبوري غزول.
١٠- دوائر لم تكتمل- كتابات حول الدراما السودانية. السر السيد.
١١- أدباء نوبيون ونقاد عنصريون: حجاج أدول، تقديم: أحمد عبد المعطى حجازي.

عاشرا: مطبوعات غير دورية:

١- " سواسية ": نشرة شهرية. [صدر منها ٧٧ عددا]
٢- رواق عربي. دورية بحثية. [صدر منها ٤٥ عددا]
٣- رؤى مغايرة: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP . [صدر منها ١١ عددا]
٤- قضايا الصحة الإنجابية: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها ٣ أعداد]

حادي عشر: قضايا حركية:

١- العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج: تقديم وتحرير : بهى الدين حسن. (بالعربية والانجليزية)
٢ تمكين المستضعف: إعداد: مجدي النعيم.
٣- إعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان: صادر عن المؤتمر الدولى الاول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء ٢٣ - ٢٥ أبريل ١٩٩٩.

٤- إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: صادر عن مؤتمر لقضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، القاهرة ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.
٥- إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين: صادر عن المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط ١٠- ١٢ فبراير ٢٠٠١
٦ الكيل بمكيالين: مذكرة حول حقوق الشعب الفلسطيني: مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة (باللغتين العربية والانجليزية).
٧- اعترافات إسرائيلية- نحن سفاحون وعنصريون. إعداد: محمد السيد، ترجمة: سلاف طه
٨- اعلان القاهرة لمناهضة العنصرية: (باللغتين العربية والإنجليزية).
٩- قضايا التحول الديمقراطي في المغرب- مع مقارنة بمصر والمغرب: أحمد شوقي بنيوب، عبد الرحمن بن عمرو، عبد العزيز بناني، عبد الغفار شكر، محمد الصديقي، محمد المدني، هاني الدوراني، تقديم: د. محمد السيد سعيد.
١٠- جسر العودة- حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية: تقديم وتحرير عصام الدين محمد حسن
١١- يد على يد- دور المنظمات الأهلية في مؤتمرات الأمم المتحدة: يسري مصطفى.
١٢- عنصرية تحت الحصار- أعمال مؤتمر القاهرة التحضيري للمؤتمر العالمي ضد العنصرية: تقديم وتحرير صلاح أبو نار.
١٣- إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي (بالعربية والإنجليزية).
١٤- إعلان كمبالا: مستقبل الترتيبات الدستورية في السودان (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٥- اعلان باريس حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني. (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٦- الاستقلال الثاني: نحو مبادرة للاصلاح السياسي في الدول العربية (بالعربية والإنجليزية).
١٧- اولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي (بالعربية والإنجليزية والفرنسية).
١٨- إعلان الرباط· بيان مؤتمر المجتمع المدني الموازي إلى "المنتدى من أجل المستقبل". (بالعربية والإنجليزية)
١٩- الإعلام والانتخابات الرئاسية. تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (١٧ أغسطس- ٤ سبتمبر) (بالعربية والإنجليزية).
٢٠- الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقييم أداء وسائل الإعلام في تغطية حملات المرشحين (٢٧ أكتوبر- ٣ ديسمبر) (بالعربية والإنجليزية).
٢١- السودان والمحكمة الجنائية الدولية: اختلاط المبدئي والعارض: كمال الجزولي.
٢٢- الحقيقة في دارفور- عرض موجز لتقرير لجنة التحقيق الدولية: عرض وتقديم كمال الجزولي.
٢٣- حرية الإعلام ونزاهة الانتخابات: مجموعة وثائق حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ثاني عشر: إصدارات مشتركة:

أ) بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية:
١- التشويه الجنسي للإناث (الختان)- أوهام وحقائق: د. سهام عبد السلام.
٢- ختان الإناث: آمال عبد الهادي.
ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)
- إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. تحرير: د.محمد السيد سعيد، د.عزمي بشارة(فلسطين).
ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- من اجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة
د) بالتعاون مع اليونسكو
- دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي (نسخة تمهيدية).
هـ) بالتعاون مع الشبكة الأوروبية متوسطية لحقوق الإنسان
- دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية. خميس شماري، وكارولين ستاينر
و) بالتعاون مع منظمة افريقيا / العدالة
- عندما يحل السلام-موعد مع ثالوث الديمقراطية والتنمية والسلم في السودان: تحرير يوانس أجاوين، أليكس دوفال.

• • •

هذا الكتاب

إن مستقبل الحركات الاجتماعية الجديدة مرهون إلى حد كبير بتطور الحركات السياسية والنقابية فى مصر، وقد يؤدى نشاط هذه الحركات الاجتماعية إلى انتعاش الحياة السياسية للدرجة التى تجعل الأحزاب نفسها قادرة على جذب بعضٍ من قادة ونشطاء تلك الحركات، وربما يؤدى الأمر إلى العكس، حيث يمكن أن يؤدى انتعاش الحياة السياسية إلى تفجير طاقات الناس، ومن ثم انتعاش العديد والعديد من الحركات الاجتماعية ال

المؤلف

Bibliotheca Alexandrina
1112104